الرايـــة الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | الثلاثاء 3 صفر 1436هـ - 25 نوفمبر 2014م - العدد (11889) | رئيس التحرير: صالح بن عفصان العفصان الكواري

تخصيص الأراضي للمستثمرين في الربع الثاني 2015

رئيس الوزراء يدشّن منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية

كتب - أكرم الكراد:

دشّن معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، باكورة المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث قام معاليه بوضع حجر الأساس للمرحلة الأولى في منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية الخاصة لقطاع التقنية والخدمات اللوجيستية. وأكّد معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في تصريحات صحفية أدلى بها على هامش تفقده المعرض المصاحب لمراسم تدشين ووضع حجر أساس المشروع الجديد، الأهمية الكبيرة لمنطقة راس بوفنطاس الاقتصادية التي تعتبر الأولى من ضمن ثلاث مناطق اقتصادية، مشيرًا إلى أنها تتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، وأنها ستحقق نقلة كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة. وأوضح معاليه أن المشروع كبير ومتنوع، وسيلبي جزءًا كبيرًا من احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يضم مخازن ومعارض وبعض المصانع، لافتًا معاليه إلى أن هذه هي المنطقة الاقتصادية الأولى، وبأن هناك مناطق اقتصادية ثانية في المستقبل.

وشدّد معاليه على اهتمام الحكومة بدعم القطاع الخاص، خاصة أن كل ذلك يستند إلى توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله» في خطابه الذي ألقاه سموه بمجلس الشورى مؤخرًا، حيث كان التوجيه واضحًا وصريحًا للحكومة بكل ما يعنى بدعم القطاع الخاص. وأكّد سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة أن الدولة وضعت على عاتقها أن تكون لاعبًا هامًا ومؤثرًا في الاقتصاد العالمي، وهي مدركة تمامًا أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال بناء اقتصاد قوي ومتنوع وديناميكي، يشارك فيه القطاع الخاص بشكل فعّال مع التركيز على المساهمة الحقيقية من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأعلن سعادته أن البدء في إجراءات عملية تخصيص الأراضي للمستثمرين في منطقة راس بو فنطاس الاقتصادية الخاصة سيتم في الربع الثاني من عام 2015، وستلتزم شركة «مناطق» بتسليم أراضي المرحلة الأولى والثانية إلى المستثمرين ابتداءً من الربع الأول من عام 2016.

■ ص6- 7

وزير المالية: مشروع قانون النظام المالي للدولة في مراحله النهائية

كتب - طوخي دوام

أكد سعادة السيد علي شريف العمادي وزير المالية أن المرحلة الحالية تشهد تحولا مهما في هيكل الاقتصاد القطري حيث يتجه إنتاج النفط والغاز إلى الاستقرار عند المستويات الحالية في حين سيعتمد النمو الاقتصادي في الفترة المقبلة على القطاعات غير النفطية الأمر الذي يتطلب تعزيز دور القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية لضمان استمرار عملية التنمية والنمو الاقتصادي لافتا إلى أنه في إطار السياسة المالية للدولة، تم اتخاذ إجراءات إيجابية للتعامل مع هذه التحولات حيث تم التوجيه بتجنب المنافسة بين الجهات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، منوها إلى أن هذه التطورات تتطلب أيضا تحديث الإطار التشريعي والقانوني حيث يجري العمل حاليا على عدد من مشاريع القوانين الهامة ومنها مشروع قانون النظام المالي للدولة وهو في مراحله النهائية، بالإضافة إلى مشروع قانون المناقصات والمزايدات، وهي قوانين سيكون لها مردود فعال في تطوير الأداء المالي للدولة.

■ ص5

محافظ المركزي: السياسة النقدية عززت النمو الاقتصادي

الدوحة - الرايـة: أكد سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي أن القطاع المصرفي بدولة قطر واصل أداءه المتميز في ظل ما يشهده القطاع المالي العالمي من تحديات حيث تؤكد كافة المؤشرات متانته وقوته. وأوضح سعادته في كلمة ألقاها أمس أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر التمويل العالمي (مؤتمر يورومني قطر)، أن معدل القروض غير المنتظمة كواحد من تلك المؤشرات بلغ 1.8٪ فقط من إجمالي محفظة القروض مع مستوى تغطية للقروض غير المنتظمة يتجاوز 100 في المائة حسب البيانات الصادرة في نهاية سبتمبر 2014. وأضاف محافظ مصرف قطر المركزي أن معدل كفاية رأس المال يتجاوز 15٪، فيما بلغ إجمالي موجودات البنوك العاملة في الدولة 983 مليار ريال في نهاية سبتمبر 2014. وشدد على أن هذا الأداء المتميز يعكس قوة الدور الإشرافي والتنظيمي لمصرف قطر المركزي في ضمان التزام كافة البنوك العاملة بالدولة بالقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع المالي المحلية منها والدولية.

■ ص4

وزير المواصلات: إنجاز 50٪ من الميناء الجديد..و15٪ من «الريل»

كتب - عاطف الجبالي:

كشف سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي، وزير المواصلات، عن إنجاز 50٪ من مشروع الميناء الجديد، مشيراً إلى أن المناقصات التي تم ترسيتها حتى الآن تقدر بـ 14 مليار ريال استحوذت الشركات القطرية منها على 53٪ ما يعادل 8.2 مليار ريال، وقال إنه تم إنجاز 15٪ من مشروع «الريل».

وأكد سعادته على هامش تدشين هيئة السياحة مشروع «سمانا» أن وزارة المواصلات تعمل على تنفيذ جميع المشروعات في الوقت المحدد وضمن الموازنة المقررة سابقاً، مشيراً إلى أن التضخم في تكاليف المشروعات سيكون مدروسا ويتماشى مع السوق، وشدد على حرص الوزارة على الابتعاد عن أي تضخم غير مبرر في تكاليف المشروعات.

وأشار إلى أن الميناء الجديد يشكل فور تدشينه ركيزة أساسية للاقتصاد، وسيجعل دولة قطر بوابة بحرية للتجارة العالمية، نظراً لما سيوفره تشييد هذا الميناء الضخم من خدمات مناولة بحرية وفق أحدث أساليب التكنولوجيا العالمية ومعايير الأمن والسلامة الدولية.

■ ص2

6 مليارات دولار استثمارات قطرية في ماليزيا

كتب - أحمد سيد:

أعلن أمس سعادة السفير داتو أحمد جزري جوهر سفير ماليزيا في قطر، أن حجم الاستثمارات العقارية القطرية في ماليزيا بلغت ستة مليارات دولار. وقال في افتتاح «لقاء الأعمال الأول لمطوري العقارات والمشاريع الماليزية» الذي عقد في مقر المركز التجاري الماليزي، أن العلاقات القطرية الماليزية تشهد نموا مطردا، حيث بدأت الشركات الماليزية الاهتمام بالسوق القطري لما يتمتع به من مزايا كثيرة. وأضاف أن سوق العقارات الماليزية يعتبر واحدا من أفضل الأسواق العقارية في جنوب شرق آسيا كما ان أسعار العقارات في ماليزيا تعتبر الأرخص مقارنة بكبرى المدن المجاورة لها مثل تايلند وسنغافورة.

■ ص11

ضبط 158 سلعة مخالفة للآداب والقيم الدينية

الدوحة - الرايـة: تمكن مفتشو الضبط القضائي بوزارة الاقتصاد والتجارة من خلال حملاتهم التفتيشية المفاجئة على عدد من المحلات من ضبط 158 منتجا تنوع ما بين ألعاب ومجسمات وملابس وإكسسوارات مطبوع عليها صور غير لائقة ومخلة بالآداب ولا تراعي القيم الدينية والعادات والتقاليد وتعتبر دخيلة على المجتمع القطري.

بدورها قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بسحب الكمية المضبوطة والتحفظ عليها وانذار المحلات المخالفة بعدم مخالفة قانون حماية المستهلك والذي نص على (يحظر الاخلال بحق المستهلك في احترام القيم الدينية والعادات والتقاليد).

هذا وتؤكد الوزارة بأنها ستكون حازمة في وجه كل من يتهاون في القيام بالتزاماته المنصوص عليها بقانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية. وستكثف حملاتها التفتيشية لضبط مثل هذه المنتجات والقضاء عليها حتى لا تتسرب وتنتشر في مجتمعنا بما تحمله من أضرار اجتماعية جمة كدخول افكار وعادات وتقاليد سلبية على المجتمع القطري، وستحيل كل من يخالف القوانين والقرارات الوزارية المنظمة لعمل الإدارة إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضده وذلك حماية لحقوق المستهلكين.

مذكرة تفاهم بين القطرية وتشنغدو الصينية

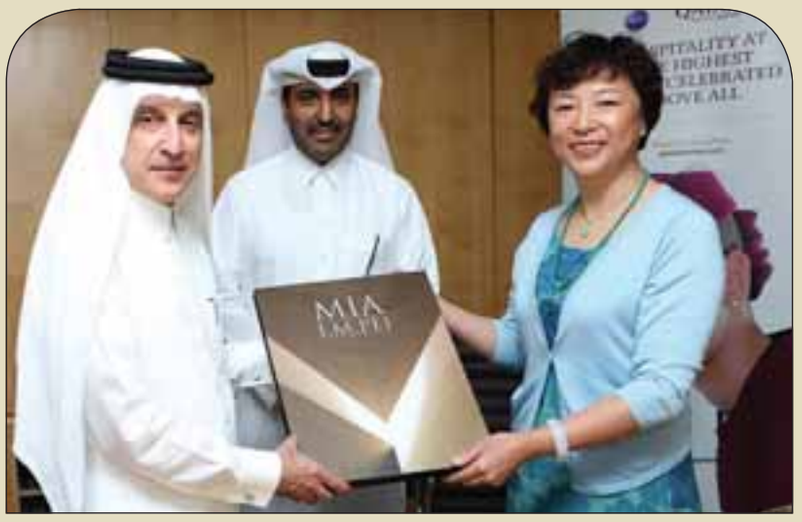

الدوحة . **الراية**: التقى كل من السيد أكبر الباكر، الرئيس التنفيذي لمجموعة الخطوط الجوية القطرية والمهندس عيسى المهندي، رئيس الهيئة العامة للسياحة في قطر، مع وفد من مجموعة تطوير السياحة والثقافة في تشنغدو حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسستين وتبادل هدايا تذكارية احتفالاً بهذه المناسبة.

وقال الباكر: «تقدم تشنغدو الكثير من الفرص الثقافية والاقتصادية للمسافرين عبر شبكة وجهاتنا وقد سعدت بلقاء السيد جي هونغلين عمدة تشنغدو في وقت سابق من هذا العام والسيدة يانغ تشاي نائب المدير العام لمجموعة تطوير السياحة والثقافة هذا الأسبوع.»

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز العلاقات بين الخطوط الجوية القطرية وسلطات السياحة في تشنغدو وهي واحدة من سبع وجهات تصل إليها الناقلة في الصين. وستعمل المذكرة على دمج موارد كلا الطرفين والاستفادة منها للترويج للمزايا التي تقدمها رحلات القطرية وتعزيزها وكذلك الترويج للجانب الثقافي والسياحي لتشنغدو بهدف استقطاب المسافرين عبر شبكة وجهات الخطوط الجوية القطرية.

وتأتي زيارة هذا الأسبوع بعد زيارة قام بها سعادة الباكر إلى الصين في أبريل الماضي حيث التقى خلالها مع عمدة تشنغدو السيد جي هونغلين بهدف تقوية الروابط المتينة القائمة بين الناقلة والصين.

وقال الباكر: «عملت الخطوط الجوية القطرية على توسعة شبكة عملياتها تدريجياً في الصين على مدار أكثر من عشر سنوات حيث تقوم اليوم بنقل مسافريها إلى عدد من الوجهات العالمية عبر مقر عملياتها في الدوحة، مطار حمد الدولي. ويأتي توقيع مذكرة التفاهم مع مجموعة تطوير السياحة والثقافة في تشنغدو لتعزز روابطنا الجوية مع الصين والترويج ليس فقط لخط تشنغدو الذي قمنا بتدشينه عام 2013 وإنما لتشنغدو كوجهة سياحية».

أكد أن المشروعات تُنفذ وفق الموازنات المقررة..وزير المواصلات:

إنجاز 50٪ من الميناء الجديد..و15٪ من «الريل»

وزير المواصلات خلال تدشين مشروع «سمانا» السياحي

كتب . عاطف الجبالي:

كشف سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي، وزير المواصلات، عن إنجاز 50٪ من مشروع الميناء الجديد، مشيراً إلى أن المناقصات التي تم ترسيتها حتى الآن تقدر بـ 14 مليار ريال استحوذت الشركات القطرية منها على 53٪ ما يعادل 8.2 مليار ريال، وقال إنه تم إنجاز 15٪ من مشروع «الريل»

وأكد سعادته على هامش تدشين هيئة السياحة مشروع «سمانا» أن وزارة المواصلات تعمل على تنفيذ جميع المشروعات في الوقت المحدد وضمن الموازنة المقررة سابقاً، مشيراً إلى أن التضخم في تكاليف المشروعات سيكون مدروسا ويتماشى مع السوق، وشدد على حرص الوزارة على الابتعاد عن أي تضخم غير مبرر في تكاليف المشروعات.

وأشار إلى أن الميناء الجديد يشكل فور تدشينه ركيزة أساسية للاقتصاد، وسيجعل دولة قطر بوابة بحرية للتجارة العالمية، نظراً لما سيوفره تشييد هذا الميناء الضخم من خدمات مناولة بحرية وفق أحدث أساليب التكنولوجيا العالمية ومعايير الأمن والسلامة الدولية.

يذكر أن مشروع ميناء الدوحة الجديد يعد أحد أضخم مشاريع البنية التحتية ويقع على مساحة إجمالية قدرها 26 كيلو متراً إلى جانب مراكز الميناء الرئيسي، وتقدر تكلفة الميناء بما يقرب من 27 مليار ريال. ويعد ميناء الدوحة الجديد مسانداً قويا للميناء القديم الذي يتم تطويره يوماً تلو الآخر لتصل قدرته الاستيعابية إلى 700 أو 800 ألف حاوية سنوياً، ويعد الميناء الجديد جزءاً من رؤية قطر الوطنية 2030.

ونوه سعادته إلى أنه من المتوقع الانتهاء من مرحلته الأولى في العام 2016 بحيث تستوعب مليوني حاوية ومع التوسعات المستقبلية مع تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة ستصل سعته الاستيعابية إلى 6 ملايين حاوية، ويتكون الميناء من حوض بطول 3.8 كم وعرض 700 متر وعمق 17 متراً.

ويتألف الميناء الجديد من رصيف الحاويات ورصيف البضائع العامة وواردات السيارات واستيراد الماشية وواردات الحبوب ومحطة سفن الدعم ومحطة سفن خفر السواحل ووحدة الدعم والإسناد البحري.

ويتم تشييد الميناء التجاري شمال منطقة مسيعيد الصناعية بمساحة إجمالية تقدر بـ 26.5 كيلومتر، وسيضم مجمعه الإداري كافة الإمدادات التي تخدم العمل فيه مثل المدخل الرئيسي ومبنى مشترك للجمارك والموانئ ومركزا طبيا ومركز خدمات وجامعا ومركزا أمنيا يشمل الأمن العام والجوازات والإطفاء وغيرها.

ويصل طول القناة الرئيسية للميناء 20 كيلو مترا منها 11 كيلو مترا للقناة الخاصة بالميناء و9 كيلو مترات عبارة عن استصلاح القناة الرئيسية للتأكد من العمق المستهدف 15 متراً، وعرض 300 متر قابلة للتوسعة في المستقبل ..فيما تبلغ مساحة قاعدة القوات البحرية الأميرية التي يتضمنها المشروع 4.5 كيلو متر.

ويتم استخدام مبادئ الريادة في الطاقة والتصميم في جميع مراحل المشروع بدءاً من عمليات التصميم مروراً بمراحل الإنشاء وانتهاءً بعمليات التشغيل. وعلى سبيل المثال هناك تركيز على ممرات المشاة والمساحات الخضراء وذلك لجعل مشروع الميناء الجديد صديقا للبيئة والمجتمع.

لنيرد برقلن
المدرب

الدعم الأفضل لنجاحات أكبر

في مركز قطر للمال نعمل على تيسير النجاح من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للتأسيس ومزاولة الأنشطة بفضل بيئة قانونية عالمية. كما نساعدكم على الوصول إلى الأسواق النامية ونحرص على توفير أفضل منصة أعمال في المنطقة. لمعرفة المزيد قوموا بزيارة موقعنا qfc.qa

تيسير النجاح

QFC
مركز قطر للمال

#MakeThingsBetter
total.qa

ملتزمون
بطاقة أفضل

استثمار 7.1 مليار يورو للبحث و التطوير على مدى خمس سنوات ، تشمل مبالغ
مخصّصة لتنمية منتجات أكثر فعاليّة و صَوْناً للبيئة

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

COMMITTED TO BETTER ENERGY = ملتزمون بطاقة أفضل

افتتح مؤتمر «يورومني قطر» .. رئيس الوزراء :

قطر تعمل وفق استراتيجية للتنمية المستدامة

نعمل على بناء اقتصاد قوي ومتطور ومتنوع

الدوحة - طوخي دوام:

أكد معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أن دولة قطر تعمل وفق استراتيجية للتنمية المستدامة تقوم على بناء اقتصاد قوي ومتطور ومتنوع، وذلك من خلال تأسيس بنية تحتية حديثة تخدم كافة القطاعات، مستعرضا معاليه أهم ملامح هذه الاستراتيجية التي تنبع من رؤية قطر الوطنية 2030 ، حيث يشكل الجانب الاقتصادي ركيزة أساسية فيها، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله ورعاه».

جاء ذلك خلال افتتاح معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أمس أعمال مؤتمر التمويل العالمي الثالث تحت شعار إعادة إطلاق عالم المال العالمي الذي ينظمه مصرف قطر المركزي بالتعاون مع شركة اليورومني لتنظيم المؤتمرات. ويستمر لمدّة يومين بفندق «الريتز كارلتون» بحضور سعادة السيد علي شريف العمادي، وزير المالية، وسعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي وعدد من كبار المسؤولين في الدولة إلى جانب مجموعة من قادة قطاع المال الدوليين وممولين من قطر ومستثمرين دوليين.

ونوه معاليه في كلمته الافتتاحية للمؤتمر، بأن استضافة دولة قطر لمؤتمر التمويل العالمي (مؤتمر يورومني قطر) للعام الثالث على التوالي تأتي في إطار دعمها لمثل تلك اللقاءات التي تتناول التطورات والتحولات في القطاع المالي العالمي ، ودراسة أفضل السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وأعرب معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، عن أمله في أن تأتي توصيات هذا المؤتمر على قدر الطموح وأن تساهم في وضع خطط ورؤى مستقبلية تعمل على تعزيز دور هذا القطاع في دعم واستقرار الاقتصاد العالمي وزيادة نموه.

وشدد معاليه على أن تنمية وتطوير المواطن القطري تأتي على قمة أولويات وأهداف هذه الرؤية ومن ثم فإن الاستثمار في التعليم والصحة والمشاريع المرتبطة بالتحول إلى اقتصاد المعرفة تحظى باهتمام خاص من الحكومة.

وأضاف، أن هذا التوجه يظهر بوضوح في مخصصات الموازنة العامة للدولة لقطاعي التعليم والصحة ، علاوة على المخصصات الضخمة لمشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية الكبرى، بالإضافة إلى المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022.

وأكد معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، أن محافظة الاقتصاد القطري على نموه واستقراره علاوة على جهود الحكومة المستمرة لتنويع النشاط الاقتصادي توفر دون شك فرصا كبيرة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث واصلت الحكومة مبادراتها لتطوير بيئة الأعمال وتوسيع قاعدة الاقتصاد وتنويعه.

وأوضح معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، أن دولة قطر تعمل على تحديث الإطار القانوني والتشريعي، حيث تم إصدار عدد من القوانين الاقتصادية والمالية الهامة مثل قانون مصرف قطر المركزي، علاوة على مجموعة من القوانين قيد الإصدار مثل قانون المالية العامة للدولة وقانون المناقصات الجديد.

وأضاف معاليه، أنه «على الرغم من هذه الجهود التي ذكرتها والتي كانت لها نتائج إيجابية حتى الآن، فإن رؤيتنا كانت تعتمد على التعامل مع مختلف القضايا التي تواجهنا ،كل على حدة، بما يتناسب مع ظروفها ومتطلباتها، وهذه قد لا تكون الطريقة الأفضل للتعامل معها».

ولفت معاليه إلى أنه انطلاقا من ذلك، أصدر توجيهاته لأصحاب السعادة الوزراء لمراجعة كافة العمليات والأنظمة والمتطلبات التي لها تأثير على تنمية الأعمال وزيادة الاستثمارات القطرية والأجنبية في الدولة، لتذليل كافة العقبات والمعوقات التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومسيرة التنمية الشاملة وستؤدي هذه المراجعة إلى اتخاذ قرارات ستكون لها تداعيات إيجابية جوهرية في تعزيز مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

وأشار معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، إلى أن الحكومة تعمل كذلك على دعم القطاعات غير النفطية من خلال توسيع المناطق الصناعية وزيادة الطاقة الاستيعابية للتخزين ودعم أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة.. لافتا في هذا الإطار إلى عدد من الخطط المهمة لتطوير مناطق اقتصادية وصناعية وتجارية ولوجستية جديدة، حيث أطلقت الحكومة أمس منطقة أبو فنطاس الاقتصادية وقريبا منطقة أم الحول الاقتصادية، مضيفا معاليه أن الشهور القليلة القادمة ستشهد الإعلان عن عدد آخر من المناطق الاقتصادية واللوجستية التي ستعزز من النشاط الاقتصادي في الدولة وستوفر فرصا استثمارية متنوعة.

وأوضح معاليه، أن الحكومة تعمل كذلك على وضع خطط متكاملة لتطوير الأراضي للمواطنين والتي تتضمن توفير أراض صناعية وتجارية وسكنية مختلفة، وذلك لزيادة المعروض من الأراضي.

وقال معاليه «إن استمرار النمو الاقتصادي في دولة قطر مرتبط بالتطورات والتوجهات في الاقتصاد العالمي، ولذلك تولي قطر اهتماما بالغا بمتابعة هذه التطورات وتداعياتها المحتملة، مبينا أن هذا المؤتمر ينعقد في توقيت مهم مع وجود مؤشرات على تباطؤ النمو العالمي واستمرار التباين في الأداء الاقتصادي بين مختلف مناطق العالم.

وأشار معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في ختام كلمته إلى، أن ذلك ما يجعل دولة قطر تعول كثيرا على مناقشات وتوصيات المؤتمر في تحقيق النمو المستدام على المستويين المحلي والدولي.

معالي رئيس الوزراء وزير الداخلية

تنمية وتطوير المواطن القطري على قمة أولوياتنا

تحديث التشريعات .. وخطط متكاملة لتطوير الأراضي للمواطنين

تصوير - نوشاد تاكيل

محافظ المركزي:

السياسة النقدية لقطر عززت النمو الاقتصادي

أكد سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي أن القطاع المصرفي بدولة قطر واصل أداءه المتميز في ظل ما يشهده القطاع المالي العالمي من تحديات حيث تؤكد كافة المؤشرات متانته وقوته.

وأوضح سعادته في كلمة ألقاها أمس أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر التمويل العالمي (مؤتمر يورومني قطر)، أن معدل القروض غير المنتظمة كواحد من تلك المؤشرات بلغ 1.8٪ فقط من إجمالي محفظة القروض مع مستوى تغطية للقروض غير المنتظمة يتجاوز 100 في المائة حسب البيانات الصادرة في نهاية سبتمبر 2014. وأضاف محافظ مصرف قطر المركزي أن معدل كفاية رأس المال يتجاوز 15٪ ، فيما بلغ إجمالي موجودات البنوك العاملة في الدولة 983 مليار ريال في نهاية سبتمبر 2014.

وشدد على أن هذا الأداء المتميز يعكس قوة الدور الإشرافي والتنظيمي لمصرف قطر المركزي في ضمان التزام كافة البنوك العاملة بالدولة بالقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع

1,8 ٪ معدل القروض غير المنتظمة من إجمالي محفظة القروض

المالي المحلية منها والدولية بما في ذلك احتساب نسبة كفاية رأس مال البنوك على أساس متطلبات لجنة بازل الثالثة وتعليمات مصرف قطر المركزي والتي تم البدء في تطبيقها مطلع العام الجاري.

ولفت سعادة المحافظ إلى أن الدور الرقابي لمصرف قطر المركزي يعمل على ضمان التزام البنوك بالقوانين المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال بما يعزز أداء القطاع المصرفي بأكمله. ولفت إلى أن الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للمصارف المركزية حول العالم أصبح أكثر أهمية وتعقيدا منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2008 لما لها من دور أساسي في تحديد السياسات النقدية، منبها إلى أن دور المصارف المركزية يواجه ضغوطا متزايدة مع استمرار التوجه العالمي نحو الاعتماد على السياسات النقدية التيسيرية لتحفيز الاقتصاد ودفعه نحو النمو مع ما تحمله هذه السياسات من مخاطر مالية وارتفاع الدين، الأمر الذي يتطلب تعامل المصارف المركزية بحذر شديد مع هذه المخاطر وتداعياتها المحتملة.

وأكد أن هذا الوضع يتطلب جهودا كبيرة ومتواصلة من المصارف المركزية لتحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي العالمي والمحلي، وبين إجراءات تحفيز الاقتصاد مع السيطرة على معدلات التضخم عند مستويات مقبولة.

عبد الله بن سعود آل ثاني

983 مليار ريال موجودات البنوك في نهاية سبتمبر

وقال سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي إن السياسة النقدية وعملية إدارة السيولة في دولة قطر حققت إنجازات هامة تتمثل في المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي والمحافظة على مستويات مقبولة للتضخم تراوح حول 3 في المائة.

وأضاف أن مصرف قطر المركزي وبالتنسيق مع هيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال باعتبارها الجهات الرقابية والإشرافية، أطلق استراتيجية موحدة للهيئات الرقابية والإشرافية على قطاع الخدمات والأسواق المالية في الدولة تهدف إلى وضع إطار تنظيمي قوي وفعال للقطاع المالي بما يدعم الازدهار الاقتصادي والاستقرار المالي، وقد ساهم ذلك في ترفيع بورصة قطر لتنضم إلى الأسواق الناشئة في المؤشرات العالمية.

ولفت في هذا الإطار إلى أن دولة قطر تعمل على دعم أسواق المال من خلال وضع خطة لطرح شركات جديدة للاكتتاب العام لزيادة عدد الشركات المدرجة في البورصة بالإضافة إلى تطوير وتنظيم أسواق المال والرقابة عليها بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية واستنادا إلى رؤية قطر الوطنية 2030. وفي مجال العلاقات الخارجية أوضح محافظ مصرف قطر المركزي أن الأخير يتمتع بعلاقات ممتازة مع كافة المنظمات المالية الدولية والإقليمية ويسعى كذلك لتوطيد علاقاته مع مختلف البنوك المركزية بما يخدم المصلحة المشتركة.

علي شريف العمادي وزير المالية :

مشروع قانون النظام المالي للدولة في مراحله النهائية

الدولة تركز على تطوير قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية

حضور كبير في مؤتمر يوروموني

وزير المالية

المرحلة الحالية تشهد تحولا مهما في هيكل الاقتصاد القطري

أكد سعادة السيد علي شريف العمادي وزير المالية أن مؤتمر يوروموني قطر أصبح حدثا سنويا هاما يقدم فرصة متميزة لمناقشة التطورات المتلاحقة في القطاع المالي العالمي، مشيرا إلى أن المؤتمر يتزامن هذا العام مع قلق متزايد من تباطؤ النمو الاقتصادي في عدة مناطق في العالم في حين تشهد اسواق الطاقة والسلع والمعادن حركة تصحيح قوية أدت إلى تراجع الأسعار إلى أدنى مستوياتها في أربع سنوات، وهو ما ادى إلى انخفاض اسعار النفط بنسبة 30 ٪ مع وجود توقعات باستمرار الانخفاض إلى مستويات ادنى ولفترات قد تكون طويلة، مما سيكون له تداعيات على الدول المصدرة للنفط والغاز، وهو ما يتطلب منا إجراء مناقشات دقيقة ومتعمقة لوضع رؤية حول مستقبل الاقتصاد العالمي تتضمن سبل الاستفادة من الفرص المتاحة وكيفية مواجهة المخاطر المحتملة.

الاستقرار المالي أحد أهم أهداف رؤية قطر الوطنية

وأضاف سعادته في كلمته خلال افتتاح مؤتمر اليوروموني، أن هذا المؤتمر يتزامن هذا العام مع تطورات مهمة في دولة قطر حيث نواصل العمل على تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التي نصت عليها رؤية قطر الوطنية 2030 طبقا للجدول الزمني المحدد لتحقيق أهدافها في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة، مشيرا إلى ان التركيز خلال المرحلة الحالية ينصب على تطوير وتنمية قطاعات التعليم والصحة والمواصلات والبنية التحتية بما يخدم الوطن والمواطن، والعمل أيضا على تنفيذ كافة مشاريع البنية التحتية المرتبطة بالاستعدادات لاستضافة كأس العالم ولن يتم إلغاء أي منها.

وأضاف سعادة وزير المالية: إن الاستقرار المالي يعتبر أحد أهم أهداف رؤية قطر الوطنية، مما يتطلب وضع وتطبيق سياسات مالية فعالة، ونظرا لمتطلبات المرحلة الحالية التي تشهد زخما في تنفيذ المشاريع الكبري فإن السياسة المالية لدولة قطر تركز على تنفيذ المشاريع ضمن الأولويات، مع تحقيق التوازن بين التكاليف والانجازات، ووضع جدول زمني لتجنب الضغوط على الخدمات والمرافق والعمليات اللوجستية بما يضمن السيطرة على مستويات التضخم.

واوضح العمادي ان المرحلة الحالية تتسم بالعمل على تطبيق انظمة حديثة في ادارة المالية العامة للدولة حيث تقوم وزارة المالية بتنفيذ عدد من المشاريع الهامة في هذا المجال، كما قامت الوزارة بإنشاء ادارة تنظيم المشاريع العامة لتتولي متابعة المشاريع الكبرى لضمان تنفيذها واستكمالها ضمن الجدول الزمني المحدد وفي اطار الموازنة المخصصة لها، وسيكون لهذه الادارة أهمية بالغة في زيادة كفاءة عملية تنفيذ المشاريع الكبري ضمن الأولويات التي وضعتها الدولة.

وشدد سعادة وزير المالية على إن المرحلة الحالية تشهد تحولا مهما في هيكل الاقتصاد القطري حيث يتجه إنتاج النفط والغاز إلى الاستقرار عند المستويات الحالية في حين سيعتمد النمو الاقتصادي في الفترة المقبلة على القطاعات غير النفطية الأمر الذي يتطلب تعزيز دور القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية لضمان استمرار عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

ولفت العمادي إلى أنه في إطار السياسة المالية للدولة، تم اتخاذ إجراءات إيجابية للتعامل مع هذه التحولات حيث تم التوجيه بتجنب المنافسة بين الجهات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، منوها إلى أن هذه التطورات تتطلب أيضا تحديث الإطار التشريعي والقانوني حيث يجري العمل حاليا على عدد من مشاريع القوانين الهامة ومنها مشروع قانون النظام المالي للدولة وهو في مراحله النهائية، بالإضافة إلى مشروع قانون المناقصات والمزايدات، وهي قوانين سيكون لها مردود فعال في تطوير الأداء المالي للدولة.

إنشاء إدارة تنظيم المشاريع العامة لمتابعة المشاريع الكبرى

وختم العمادي بأن القطاع المالي محليا وعالميا يشهد تطورات جوهرية، مما يعطي أهمية خاصة لهذا المؤتمر لمناقشتها ووضع تصورات حول تداعياتها الإيجابية والسلبية، مؤكدا ثقته بأن هذه النخبة المتميزة من خبراء المال والاقتصاد في العالم المشاركة معنا قادرة على التوصل إلى توصيات ونتائج ستكون مهمة في تحقيق أهداف المؤتمر.

أكد ضرورة مراعاة الجوانب الاجتماعية و الأخلاقية .. سركيس:

إخفاق نظام الحوكمة سبب الأزمة المالية العالمية

قال سركيس يوغورتيدجيان مساعد المدير في إدارة الرقابة البنكية والتنظيم في نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، في كلمته أمس خلال مؤتمر التمويل العالمي الثالث، والذي جاء تحت شعار «إعادة إطلاق عالم المال العالمي» : إن هناك بعض التحديات التي تواجه القطاع المالي، وتتمحور هذه التحديات حول عددا من العيوب في الهيكلية التي يعاني منها النظام التشريعي المالي، والتي تسببت إبان الأزمة المالية العالمية السابقة، في الاستغناء عن وظائف بالملايين في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، بالإضافة إلى خسائر بالمليارات الدولارات في الأسواق المالية، فضلا عن مواجهة مشكلة في الحوكمة العالمية. وأشار إلى أن الأزمة المالية لعام 2008 كانت نتيجة لإخفاق نظام الحوكمة العالمي كما أشار إلى عدد من التحديات الهيكلية التي لا زالت تواجه الاقتصاد العالمي.

وتحدث سركيس عن اهمية تدريج الوقائع والحقائق، مؤكدا على ضرورة ان نعيش واقع حقيقي وليس افتراضي، مشيرا الى حتمية ان يتم بناء قطاع مالي ُيبني على اليقين وليس على التوقعات.

وأوضح ان بعض العيوب التي ظهرت بعد الازمة المالية العالمية، قضية المخاطر الاخلاقية وعمليات الارباح على حساب الجوانب الاجتماعية والاخلاقية، مؤكدا على ضرورة الالتفات جيدا الى الجوانب الاجتماعية والمخاطر الاخلاقية، خاصة وان عمليات الارباح اصبحت تأتي على حساب الجوانب الاخلاقية والاجتماعية.

وأوضح ان هذه المشكلات ظهرت لوجود بعض البنوك التي راهنت على الربح من أجل الربح فقط، وأهملت جانبا الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، ومن ثم يحتمل عودة الأزمة المالية العالمية من جديد إذا لم يتم تدارك هذا الأمر جيدا، لافتا إلى أن الجهود التي تبذل من اجل اخراج البنوك من مشاكلها وازماتها، ليست بالجهود الكافية والمكتملة التي تستطيع إخراجها من أزماتها، مشيرا إلى أن هناك قلة تتركز في عدة مراكز مالية و تمتلك أكثر من 50٪ من القوة التي ربما تتجاوز قدرات بعض الدول الاقتصادية. وقال سركيس إن من العيوب التي تظهر في الهيكلية، وجود بنوك الظل والتي هي العمليات المالية أو المؤسسات، التي تقع وتتم خارج منظومة المصارف والبنوك والنظام المالي العالمي المتعارف عليه قانونيا ودوليا، مشددا على أن بنوك الظل من شأنها أن تسبب عودة مشاكل مالية مرة أخرى للنظام المالي العالمي. ونوّه مساعد مدير البنك الاحتياطي الأمريكي إلى الاحتياج لعنصر الممارسات المطبقة بدقة، لأجل رفع مسألة الشكوك في الأسواق وخاصة الأسواق الناشئة منها.

الشيخة هنادي ناصر آل ثاني:

المعرفة الاقتصادية أساس تطوير المشروعات الصغيرة

عدد كبير من القطريات يتقلدن مناصب رفيعة في الدولة

أكدت الشيخة هنادي بنت ناصر آل ثاني المؤسسة ورئيسة مجلس إدارة شركة أموال أن الحكومة القطرية أتاحت فرصا كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا فاعلا في دعم الاقتصاد الوطني. وقالت إن على الدولة أن تستخدم إمكانياتها المالية لتتيح مساحة واسعة للشركات الصغيرة والقطاع الخاص لتطوير أعمالها والمساهمة بشكل فاعل في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية البلاد. وقالت إن منظمة «إنجاز» -غير حكومية- التابعة لشركة اموال تمكنت من استقطاب 12 ألف طالب وخمسة آلاف متطوع في مجال الشراكات الصغيرة التي تقوم بها المنظمة.

وأضافت في مداخله لها خلال مؤتمر التمويل العالمي الثالث الذي عقد أمس بفندق الريتز إن سعادة رئيس الوزراء ووزير المالية ومدير البنك المركزي أكدوا في أكثر من مناسبة أن هناك فرصا كثيرة ومتنوعة أتيحت وستتاح للشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص للاستفادة منها والمساهمة بها في دفع الاقتصاد القطري للأمام.

وقالت: إن ذلك مهم لنا كما أنه يتطلب منا أن نمتلك المهارات اللازمة حتى نكون من الرواد ونحن نعمل جميعا من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة في رؤية قطر2030م والتي حددت الحاجة إلى التنوع الاقتصادي والتوسع بعيدا عن النفط وصناعته. مؤكدة أن المشروعات الصغيرة لا تتطورإلا عبر اقتصاد المعرفة كما لا يمكن أن يكون هناك نجاح للاقتصاد دون الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل تحفيز هذه الشركات وفرت الدولة التمويل وقامت بمبادرات عديدة كالدعم المالي والخدمات الإدارية وخلافه.

وشددت على ضرورة خلق ثقافة الشركات الصغيرة والدخول في شراكة معها حتى تتكامل الأدوار وتقود إلى تحقيق الإنجاز المطلوب.

وحول التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة أكدت الشيخة هنادي أن بعض أصحاب الأعمال يجدون صعوبة في إدماج أعمالهم ولكن في المستقبل ستكون هناك فرص متوازنة، فضلا عن الفرص القابلة للنمو التي سيتم إيجادها لاجتذاب القطريين والقطريات، وهذا يتطلب التعليم والتدريب.

الشيخة هنادي ناصر خلال المؤتمر

وحول التحديات التي تواجه المرأة أكدت الشيخة هنادي بأن هناك تحديات بالفعل تواجه المرأة على العالم ككل بينما في المنطقة تتزامن التحديات مع بعض العادات والتقاليد والقيم الدينية، ولكننا نؤكد على أهمية الشراكة بين الرجل والمرأة ولفتت إلى أن هناك عدد كبير من القطريات يتقلدن مناصب رفيعة في الدولة وهناك أمثلة، وختمت بأن هناك جهودا مبذولة لإيجاد الحلول للتحديات.

وكانت الشيخة هنادي قد أوضحت أن فوز شركة أموال بجائزة أفضل شركة إدارة أصول في قطر للعام الرابع على التوالي من قبل «ايمي فينانس» جاء تقديرا لسجلها الحافل والممتاز في الأداء الاستثماري وأوضحت أن «أموال» شركة مستقلة ذات أصول تأسست عام»1999م» بموافقة من بنك قطر المركزي وحققت العديد من الإنجازات عبر مسيرة «16» عاما، وقالت إننا نطمح أن نكون شركة رائدة في المنطقة وفي العالم وأنا فخورة جدا بما حققناه من إنجاز.

باكورة المناطق الاقتصادية الخاصة على مساحة 4 كم مربعة

رئيس الوزراء يدشّن منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية

تسليم أراضي المرحلتين الأولى والثانية للمستثمرين في الربع الأول 2016

كتب - أكرم الكراد:

دشّن معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، يرافقه سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة انطلاق باكورة المناطق الاقتصادية الخاصة، وبحضور عدد من أصحاب السعادة الشيوخ والوزراء، والسيد فهد راشد الكعبي الرئيس التنفيذي لشركة المناطق الاقتصادية «مناطق» المطور والمشغل الرئيس للمناطق الاقتصادية الخاصة ومندوبي وسائل الإعلام المحلية والعالمية، وقام معاليه أمس بوضع حجر الأساس للمرحلة الأولى في منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية الخاصة لقطاع التقنية والخدمات اللوجيستية.

وأكّد معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في تصريحات صحفية عقب حفل الافتتاح، أنها ستحقق نقلة كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة.

وأوضح معاليه أن المشروع كبير ومتنوع، وسيلبي جزءًا كبيرًا من احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يضم مخازن ومعارض وبعض المصانع، لافتًا معاليه إلى أن هذه هي المنطقة الاقتصادية الأولى، وبأن هناك مناطق اقتصادية ثانية في المستقبل.

وشدّد معاليه على اهتمام الحكومة بدعم القطاع الخاص، ما يعني بدعم القطاع الخاص.

تنمية بشرية واقتصادية

وأكّد سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة في كلمته بهذه المناسبة، أن هذا الحدث المميز في المسيرة الاقتصادية خاصة أن كل ذلك يستند على توجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله» في خطابه الذي ألقاه سموه بمجلس الشورى مؤخرًا، حيث كان التوجيه واضحًا وصريحًا للحكومة بكل

أحمد بن جاسم: مشاريع المناطق الاقتصادية الخاصة تدعم التنمية البشرية والاقتصادية

توفير الخدمات كقاعدة لنمو القطاع الخاص المحلي

تتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030، وأنها ستحقق نقلة كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة.

وأوضح معاليه أن المشروع كبير ومتنوع، وسيلبي جزءًا كبيرًا من احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية الخاصة، حيث يضم مخازن ومعارض وبعض المصانع، لافتًا معاليه إلى أن هذه هي المنطقة الاقتصادية الأولى، وبأن هناك مناطق اقتصادية ثانية في المستقبل.

وشدّد معاليه على اهتمام الحكومة بدعم القطاع الخاص، وضمن خطة وضعت في السنوات القليلة الماضية لتحديد عدد من المناطق كركهان على تطوير الخطة الاقتصادية وإستراتيجيتها التنفيذية في دولة قطر، ولأجل ذلك كله جاء تأسيس شركة قطر للمناطق الاقتصادية (مناطق) لدولة قطر والذي تحتفل فيه جميعًا بوضع حجر الأساس لمشروع منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية الحيوي والهام، يأتي في ظل الرعاية الكريمة من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله»، وضمن خطة وضعت في السنوات القليلة الماضية لتحديد عدد من المناطق كركهان على تطوير الخطة الاقتصادية وإستراتيجيتها التنفيذية في دولة قطر، ولأجل ذلك كله جاء تأسيس شركة قطر للمناطق الاقتصادية (مناطق) لدولة قطر والذي تحتفل فيه جميعًا بوضع حجر الأساس لمشروع منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية الحيوي والهام، يأتي في ظل الرعاية الكريمة من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله»، في خطابه الذي ألقاه سموه بمجلس الشورى مؤخرًا، حيث كان التوجيه واضحًا وصريحًا للحكومة بكل

في سنة 2011 كجهة مختصة بتطوير بنية تحتية عالية الكفاءة وتحقيق أعلى مستويات التنافسية لدعم قطاع الأعمال والتجارة والصناعة الإنتاجية بالدولة.

وأضاف سعادته إن الدولة وضعت على عاتقها أن تكون لاعبًا هامًا ومؤثرًا في الاقتصاد العالمي، وهي مدركة تمامًا أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال بناء اقتصاد قوي ومتنوع وديناميكي، يشارك فيه القطاع الخاص بشكل فعّال مع التركيز على المساهمة الحقيقية من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيرًا إلى حرص الوزارة على أن تكون المشاريع التي تنفذها شركة «مناطق» متناغمة مع ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، ويتجلى ذلك في المخططات التي تم الكشف عنها، وكيف أن كل بُعد من أبعاد هذا المشروع الحيوي والضخم قد جَسّد هذه الركائز، لافتًا إلى أن المشاريع تدعم التنمية البشرية والاقتصادية، كما أنها صديقة للبيئة وتُساهم في بناء وتطوير المجتمع بدولة قطر.

وتابع سعادته قائلًا: تعتبر منطقة راس بو فنطاس الاقتصادية الخاصة المنطقة الأولى من بين ثلاث مناطق ستوفر خدماتها كقاعدة لنمو القطاع الخاص المحلي بالتحديد، ويتميز موقعها الجغرافي بالقرب من مطار حمد الدولي في المساهمة بجذب الشركات والاستثمارات العاملة في مجالات عديدة لتستفيد من بيئة أعمال مشجعة وآفاق مستقبلية واعدة للدولة.

وأعلن سعادته أن البدء في إجراءات عملية تخصيص الأراضي للمستثمرين في منطقة راس بو فنطاس الاقتصادية الخاصة سيتم في الربع الثاني من عام 2015، وستلتزم شركة «مناطق» بتسليم أراضي المرحلة الأولى والثانية إلى المستثمرين ابتداءً من الربع الأول من عام 2016.

تنمية مختلف القطاعات

ومن جانبه، قدم السيد فهد راشد الكعبي الرئيس التنفيذي لشركة «مناطق» لمحة موجزة حول منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية الخاصة، مشيرًا إلى أن منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية الخاصة تمتد على مساحة 4 كلم مربعة، وتتناسب مخطط تطويرها مع موقعها الإستراتيجي البالغ الأهمية إلى جانب مطار حمد الدولي، الذي سيجعل منطقة راس بوفنطاس مركزًا تجاريًا إقليميًا في منطقة الخليج سهل الوصول إليه، كما سيسمح لشركة «مناطق» في تأسيس منصة استثمار تناسب الاحتياجات المختلفة للشركات المحلية والعالمية عن طريق الاستفادة من خدمات المطار الجديد كخدمات الشحن الجوي وخدمات اللوجيستية، والذي سيساهم في تقليل التكاليف التشغيلية كالنقل والتخزين للمستثمرين، وإضافة إلى ذلك فإن موقع المشروع سيمزز عملية نقل البضائع من دول العالم إلى منطقة راس بوفنطاس والمرتبطة حاليًا بشبكة السكك الحديد وشبكة الطرق السريعة لربطها بالمناطق الاقتصادية الأخرى التي سيتم الإعلان عنها لاحقًا. وأضاف الكعبي في كلمته بمناسبة مراسم تدشين منطقة راس بو فنطاس الاقتصادية الخاصة إنه في ظل سعي «مناطق» إلى تقديم أفضل خدمات الأعمال في المنطقة، فستتمكن الشركات العاملة ضمن المناطق الاقتصادية من الاستفادة من مميزات خدمة «النافذة الواحدة» لجميع المقتضيات الإدارية، والتي تقدم المتعلقة بتأسيس وإدارة تشغيل الشركات.

وأشار إلى أن المشروع لا يستثني على الإطلاق المكونات الخدمية والمرافق العامة والتي تتكامل مع حاجات قطاعات الأعمال، ومن ذلك الواجهات البحرية والمراكز التجارية والمباني السكنية وفندق وحدائق عامة ومساحات خضراء من شأنها أن تضيف طابعًا جماليًا، وبعدًا اجتماعيًا يميزان أسلوب الحياة والعمل في المنطقة.

وأوضح أن منطقة راس بوفنطاس هي المنطقة الأولى بين ثلاث مناطق اقتصادية خاصة تتولى «مناطق» تطويرها وتشغيلها، والتي بمجرد اكتمال إنجازها ستوفر بلا شك مزيدًا من مستويات النمو القوية في الأداء الاقتصادي وقطاع الأعمال في الدولة. ويشار إلى أن شركة «مناطق» تعمل على إدارة وتطوير مناطق اقتصادية خاصة في قطر ومشاريع أخرى ذات صلة، بهدف توفير بنية تحتية وفق أعلى المعايير العالمية لتسهيل ودعم نمو شركات القطاع الخاص. كما تلعب شركة «مناطق» دورًا محوريًا في دفع النمو والتنوع الاقتصادي، وفي تعزيز الاقتصاد المعرفي ما سيساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تعد من أهم ركائز رؤية قطر 2030.

كذلك تفعلي مشاريع الشركة مواقع مختلفة توفر مجموعة متكاملة من الخدمات. وستعمل هذه المشاريع على توفير بنية تحتية وخدمات تتلاءم مع احتياجات العديد من الصناعات وقطاعات الأعمال المختلفة لضمان توافر الظروف المثالية والمستدامة لعملائها، ما سينعكس إيجابًا على تحقيق عوائد ممتازة.

عبدالله بن ناصر: المناطق الاقتصادية الخاصة تتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030

منطقة راس بوفنطاس ستحقّق نقلة كبيرة في مختلف القطاعات

الحكومة تولي اهتمامًا كبيرًا بدعم القطاع الخاص

منطقة بوفنطاس بينة أعمال مشجعة وآفاق مستقبلية واعدة

إجراءات تخصيص الأراضي في راس بوفنطاس في الربع الثاني من العام المقبل

مخطط منطقة المشروع يتناسب مع موقعها الإستراتيجي

الرئيس التنفيذي لشركة «مناطق»:

افتتاح منطقة أم الحول على مساحة 34كم.. قريبًا

صرح السيد فهد راشد الكعبي الرئيس التنفيذي لشركة «مناطق» للصحفيين بأن منطقة رأس بوفنطاس هي أولى مشاريع شركة «مناطق» الاقتصادية، التي سيتم تسليمها على ثلاث مراحل، الأولى ستكون في عام 2017، والثانية في عام 2018، والمرحلة الثالثة والأخيرة ستكون في عام 2019، وسوف يتم طرحها في المستقبل القريب، مشيرًا إلى تلبية هذه المناطق حاجة السوق الصناعي والتجاري في الدولة، وسيبدأ تسلم طلبات المستثمرين على الأراضي التي ستخصصها شركة «مناطق» في منطقة راس بوفنطاس الاقتصادية الخاصة في الربع الثاني من عام 2015، وسيبدأ تسليم الأراضي للمستثمرين من الربع الأول من عام 2016.

وأضاف إن شركة «مناطق» ستكون المشغل الرئيس لجميع المناطق الاقتصادية الخاصة التابعة للشركة، التي ستكون عدة مناطق، الأولى هي منطقة رأس بوفنطاس، التي تمتد مساحتها على 4 كم مربعة، والثانية منطقة أم الحول التي تمتد على مساحة 34 كم مربع تقريبًا، وسنعلن عن افتتاحها قريبًا.

وأشار الكعبي إلى أن دور شركة «مناطق» سيكون ببناء البنية التحتية، وكل ما يتعلق بإدارة المنطقة وتخصيصها وتطويرها، فضلًا عن تسهيل إجراءات المستثمرين من خلال النافذة الواحدة التي سيتم العمل من خلالها، وكذلك عمل جميع اللوائح والقوانين التي تخدم المستثمرين من داخل قطر وخارجها.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة «مناطق» أنه عند اكتمال العمل في المناطق الاقتصادية الخاصة التي تنفذها الشركة، فإن ذلك سيوفر فوائد استثنائية لقطاع الأعمال، حيث سيوفر المجتمع الوطني، وسوف تساهم بشكل كبير بالتعاون مع المستثمرين في خلق فرص عمل في موقع واحد كلًا من التصنيع النظيف وسلاسة التوريد والأنشطة الخدمية في قطاعات القيمة المضافة العالية، مثل: تقنية الاتصالات والمعلومات والطاقة والبيئة والرعاية الصحية وأنظمة البناء والطيران وغيرها.

وشدّد على أن شركة «مناطق» تسعى إلى تقديم أفضل التسهيلات لتأسيس الأعمال في المنطقة، حيث يمكن للشركات الراغبة في العمل ضمن المناطق الاقتصادية المتخصصة الاستفادة من ميزات كبيرة لاسيما «النافذة الموحدة» لجميع المقتضيات الإدارية وهي تقدم حزمة متكاملة من الخدمات المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركات.

وأكّد الكعبي حول نوعية الشركات والقطاعات التي ستتضمنها المناطق الاقتصادية أن هذه المناطق ستشمل جميع القطاعات الاقتصادية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وسوف تساهم في خلق فرص عمل في مختلف المجالات سواء الصناعية أو التجارية أو الإنشائية وغيرها من القطاعات المختلفة، مشيرًا إلى أن المنطقة ستضم المساحات، وكذلك المشروعات ستكون بمختلف الأنواع، فمنها التجاري والوجستي والسكني والصناعي، ولكل مشروع حاجته ومساحته.

وقال في معرض رده على دور الشركات الصغيرة والمتوسطة إن المشروع سيخدم الجميع، لافتًا إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى بدعم كبير من الحكومة في الفترة الحالية، وبأن الهدف الرئيس من هذه المناطق هو تشجيع الاستثمار ودعم الصناعات والمستثمرين المحليين، فضلًا عن استقطاب الخبرات والشركات العالمية التي تضيف للبلد قيمة اقتصادية إضافية.

وزير الاقتصاد والتجارة:

راس بوفنطاس تدعم قطاع الأعمال

أعرب سعادة الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة في تصريحات صحفية على هامش مراسم تدشين منطقة رأس بوفنطاس الاقتصادية الخاصة عن سعادته بهذا التدشين لانطلاق أعمال المنطقة الاقتصادية الأولى بوجود معالي الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وبدعم وتوجيه من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظه الله»، مشيرًا إلى أن العمل قد بدأ بالفعل في هذا المشروع، وتم إرساء عقدين فعليًا، والعمل فيهما جارٍ، وباقٍ عقد البنية التحتية وهو في طور المناقصات والترسية.

وأضاف سعادته إن دور شركة «مناطق» هو بناء المناطق الاقتصادية المتخصصة بمستوى مناسب من البنية التحتية، والدور المحوري والهام هو للقطاع الخاص في بناء وتطوير هذه المنطقة، فهو الذي سيبنيها وينتج فيها، لافتًا إلى أهمية هذا المشروع الإستراتيجي والاقتصادي الذي سيدعم قطاع الأعمال، وبالأخص تلك الأعمال التي تحتاج أن تكون قريبة من المطار كخدمة لوجيستية، مشيرًا إلى إعلان تواريخ محددة للبدء بإجراءات تخصيص الأراضي في الربع الثاني من العام المقبل، وأيضًا البدء في تخصيص الأراضي للمستثمرين في الربع الأول من عام 2016م.

وزير الاقتصاد يلتقي وفد رجال الأعمال الفرنسيين

6,6 مليار ريال صادرات قطر لفرنسا

التقى سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة صباح أمس مع وفد من كبار رجال الأعمال الفرنسيين. جرى خلال اللقاء تبادل وجهات النظر حول توثيق التواصل بين القطاع الخاص في البلدين لخدمة مصالحهما المشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2013 حوالي 9.3 مليار ريال، حيث بلغت قيمة الصادرات القطرية إلى فرنسا ما يقارب 6.6 مليار ريال، أهمها: الوقود المعدني، والزيوت ومنتجات التقطير، والمواد الكيميائية العضوية، والبلاستيك ومصنوعاتها، واللؤلؤ والأحجار الكريمة، بينما بلغت قيمة الواردات ما يقرب من 2.75 مليار ريال، وأهمها: الطائرات وأجزاؤها، والمعدات الإلكترونية والكهربائية، والآلات والمراجل، والسفن والقوارب، والزيوت الأساسية والمطور ومستحضرات التجميل، والأجهزة البصرية والتقنية والطبية. كما استقبل سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة، سعادة السيد ميخالوس بانايوتس السكرتير العام للعلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية اليونانية والوفد المرافق له. جرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، وبحث أوجه التعاون المشترك لاسيما في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسبل الكفيلة بتطويرها.

يذكر أن دولة قطر واليونان يربطهما عدد من الاتفاقيات الاقتصادية مثل: اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني الموقعة في مدينة أثينا في عام 2007. تجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين دولة قطر واليونان بلغ في عام 2013 ما يقرب من 377.5 مليون ريال.

دولة قطر
لجنة المناقصات المركزية

إعلان مناقصات

التاريخ: ١٧/١١/٢٠١٤م
إعلان رقم: (٣٦)

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح المناقصات التالية:

رقم المناقصة	نوع المناقصة	الموضوع	الجهة المختصة	اللغة المفضلة	نظام المناقصة	التأمين المؤقت بالريال القطري	قيمة الوثائق (ر.ق)	تاريخ الاقفال
٢٠١٤/٢٤-٢٠١٥	مناقصة مركزية	اعمال تنفيذ مرافق حلبة(كوسيل الدولية للأنشطة المتعددة - مشروع تنفيذ مرافق ومضمار الكارتنغ	الاتحاد القطري للسيارات والدراجات النارية	اولى/ثانية	متطورة	١٦٠٠٠٠٠	٣٠٠	٢٠١٤/١٢/٢٩
٢٠١٤/٢٥-٢٠١٥	مناقصة محلية	استئجار سيارات خفيفة لمدة ثلاث سنوات ميلادية .	وزارة التخطيط التنموي والاحصاء	—	متطورة	١٦٨٠٠	١٥٠	٢٠١٤/١٢/١٤

- يمكن الحصول على نسخة من مستندات هذه المناقصة/المناقصات من لجنة المناقصات المركزية خلال أوقات الدوام الرسمية ، وذلك مقابل دفع قيمة وثائق المناقصة الغير قابلة للرد.
- يجب أن يرفق مع العطاء ضمان مصرفي /شيك مصدق من أحد البنوك العاملة في دولة قطر حسب ما هو مبين أعلاه كتأمين مؤقت لمدة (١٢٠) يوماً.
- يجب أن يكون العرض صالحا لمدة تسعين يوما من تاريخ فتح المظاريف.
- عند طرح المناقصة بنظام المظروفين المنفصلين(مالي وفني) يجب عدم تضمن العرض الفني أي أسعار افرادية أو اجمالية ،والا سوف يتم استبعاد العطاء .
- سيكون آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشر من صباح يوم الاثنين ، ولن يلتفت الى أي عطاء يرد بعد الموعد المحدد.
- تودع العطاءات بصندوق لجنة المناقصات المركزية ، الكائن بمنطقة المنتزه - شارع الروابي، الدور الرابع . على أن تكون داخل مظاريف مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر . ومعنونة باسم السيد/رئيس لجنة المناقصات المختصة (مركزية/محلية) ويكتب عليها رقم المناقصة ونوعها وموضوعها.
- تدعو لجنة المناقصات المركزية مقدمي العطاءات أو مندوبيهم الحضور لفتح المظاريف وقراءة الأسعار في اليوم التالي لتاريخ الاقفال أثناء الدوام الرسمي.
- للحصول على وثائق المناقصة/ المناقصات المذكورة أعلاه يجب ابراز كتاب تفويض من الشركة/المؤسسة.
- للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف رقم: (٤٤٢٧٨١٤٣ - ٤٤٢٧٨٢٢٥ - ٤٤٢٧٨١٤٩ - ٤٤٢٧٨١٤٩).
- لمزيد من المعلومات عن لجنة المناقصات المركزية والمناقصات والمزايدات التي تطرحها يرجى زيارة موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.
www.ctc.gov.qa

لجنة المناقصات المركزية

بالتعاون مع هيلكوبتر الخليج وبدعم من وزارة المواصلات والقوات المسلحة

هيئة السياحة تدشن مشروع «سمانا»

السليطي: ازدهار السياحة يرتبط بتقدم قطاع النقل

الدوحة ـ عاطف الجبالي:

أعلنت الهيئة العامة للسياحة عن إطلاق مشروعها السياحي الجديد «سمانا»، وذلك خلال حفل عقد أمس في مقر شركة هليكوبتر الخليج. وحضر الحفل سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات، والسيد موسى أحمد حسن وزير النقل والتجهيزات الجيبوتي، والسيد عبدالعزيز بن محمد النعيمي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، والسيد عيسى بن محمد المهندي رئيس الهيئة العامة للسياحة، والرئيس التنفيذي لشركة هليكوبتر الخليج السيد محمد إبراهيم المهندي.

وتعتمد فكرة المشروع السياحي الجديد على تنظيم جولات جوية بواسطة الطائرات العمودية «الهليكوبتر» لمشاهدة معالم دولة قطر. وقد قامت الهيئة العامة للسياحة بابتكار هذا المنتج السياحي الجديد، ثم طورت الفكرة بدعم من وزارة المواصلات والقوات المسلحة وباعتماد طائرات شركة هليكوبتر الخليج، كما عملت الهيئة على الاتفاق مع شركة ريجنسي للسياحة التي أبدت استعدادها لتكون هي نقطة لعرض وبيع هذا المنتج من خلال مكاتبها.

وقال سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي، وزير المواصلات: «يشكل قطاع النقل والمواصلات في قطر أحد مكونات البنية الأساسية للتنمية الشاملة، وهو من القطاعات الخدمية التي تساند وتتكامل مع القطاعات الأخرى».

أضاف: «يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات المرتبطة بقطاع النقل والمواصلات حيث إن العلاقة بين القطاعين طردية فكلما زادت كفاءة وتطور قطاع النقل أسهم ذلك بشكل مباشر بزيادة كفاءة وتطور وازدهار صناعة السياحة وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية في قطر، بما يتوافق مع الرؤية الوطنية 2030».

> المهندي: «سمانا» يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

وتابع سعادته : «ويعد النقل أحد الأسباب المهمة لازدهار السياحة في أي بلد، وبواسطة الطرق ووسائل النقل بأنواعها كافة يتم توفير متطلبات أنشطة السياحة والترويج، وخاصة إذا حملت أفكاراً جديدة، حيث يمثل النقل القاعدة الرئيسية للسياحة ورواجها، ويعبر أيضاً عن درجة التمدن والحضارة ومؤشر على مدى الرقي الاقتصادي للبلد».

وأشار السليطي إلى أن ازدهار صناعة السياحة والترويج في أقاليم ودول العالم المختلفة يرتبط بتقدم طرق ووسائل النقل، وتؤثر وسائل النقل السريعة والمريحة على السياحة والترويج فالمسافة والزمن مرتبطان، وسرعة وسائل النقل حالياً جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة، ويهم السائح الوقت الذي يلزمه للوصول إلى الجهة السياحية التي يرغب الذهاب إليها.

وثمن سعادته الجهود التي قامت بها الهيئة العامة للسياحة وطيران الخليج والقوات المسلحة القطرية والجهات الأخرى في الدولة التي تعاونت وتعاضدت لتخرج بمنتج جديد وهو طيران سمانا لجولات الهليكوبتر، حيث إن فكرة استخدام الطائرات المروحية في جولات للسياح ستفتح بابًا جديدًا للسياحة، كون التنقل بالمروحية أصبحت من الخيرات المحبذة للسياح.

سياحة الترفيه

من جهته قال السيد عيسى بن محمد المهندي، رئيس الهيئة العامة للسياحة : «تأتي أهمية إطلاق هذا المشروع السياحي الجديد، كونه يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف إطلاق منتجات سياحية رائدة، تساهم في تطوير السياحة، وتجعل من زيارة دولة قطر تجربة غنية ومميزة، من خلال فعاليات ونشاطات فريدة».

وأضاف: (يساهم مشروع «سمانا» على زيادة عدد القادمين إلى قطر بغرض الترفيه، وهو ما يدعم استراتيجية قطر الوطنية لقطاع السياحة لعام 2030 والتي تسعى من خلالها إلى رفع نسبة الزائرين إلى البلاد بغرض الترفيه من 27٪ في الفترة الحالية إلى 60٪ في العام 2030).

ومن جانبه قدم السيد أحمد القدوة، مدير المبيعات في شركة ريجنسي للسياحة، عرضاً حول الإجراءات التي ستتبع لتنظيم الرحلات الجوية، موضحاً أنها ستكون تجربة فريدة من نوعها ومدهشة لمن سيعيشها خلال مدة الجولة والتي تبلغ 30 دقيقة، حيث سيتاح للسياح والمواطنين والمقيمين في قطر القيام برحلات جوية حول مدينة الدوحة.

ونوه إلى أن الرحلات ستُنظم خلال عطلة نهاية الأسبوع يومي الجمعة والسبت، وتبدأ الرحلات الجوية خلال الفترة الصباحية من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ظهراً، وخلال الفترة المسائية من الساعة الثالثة عصراً وحتى الساعة السادسة مساءً، مشيراً إلى أن أسعار الجولات السياحية عبر «سمانا» تبدأ من 3300 ريال قطري.

وستتم الرحلات على متن الطائرات العامودية من طراز GHC، والمعروفة باسم بيل 206L3، التي تتسع لأربعة أشخاص، وهي واحدة من أكثر الطائرات العامودية نجاحاً في العالم، والتي تستخدم للأغراض المدنية. وتتمتع هذه الطائرات بدرجة عالية من الأمان والفخامة.

الطائرات العامودية

وقال السيد محمد إبراهيم المهندي، الرئيس التنفيذي لشركة هليكوبتر الخليج: «اليوم وبعد العديد من التحضيرات والاستعدادات نحتفل سوياً بإطلاق مشروع الرحلات السياحية بالطائرات العمودية «سمانا» وهو المشروع الذي تحقق أخيراً بفضل الدعم الشخصي والمستمر من سعادة وزير المواصلات وسعادة رئيس هيئة الطيران المدني، والجهد المتواصل من فريق العمل المشكل بين الهيئة العامة للسياحة وشركة هليكوبتر الخليج وأصبح باستطاعة المواطنين والمقيمين والسائحين اصطحاب عائلاتهم في رحلة مميزة في سماء الدوحة باستخدام الطائرات المروحية».

> خطط لزيادة أعداد السياح بغرض الترفيه إلى 60٪

وفي نهاية الحفل، قام كل من سعادة وزير المواصلات ورئيس الهيئة العامة للسياحة ورئيس الهيئة العامة للطيران المدني والرؤساء التنفيذيين لشركة هليكوبتر الخليج وشركة ريجنسي للسياحة بجولة سياحية حول قطر بالطائرة العمودية، بغية التأكد من كافة الإجراءات خلال الجولات.

وتُظهر نتائج النصف الأول من العام 2014، الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة، أن القطاع السياحي في دولة قطر يستمر في تسجيل أداء قوي، حيث بيّنت الأرقام التي تضمنها تقرير الهيئة للنصف الأول من العام 2014، أن جميع المؤشرات الرئيسية للقطاع السياحي شهدت نمواً وتطوراً مقارنة مع النصف الأول من العام الماضي.

وتؤكد الأرقام التي يوفرها التقرير عن التطور والنمو في قطاع السياحة القطري، حيث زاد العدد الإجمالي للزوار القادمين إلى قطر بنسبة 8٪ في النصف الأول من العام 2014 ووصل إلى 1,42 مليون زائر منهم 536,264 زائر (أي نسبة 38٪ من مجمل عدد الزوار) من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي النصف الأول من عام 2014 ارتفعت نسبة إشغال الفنادق من 67٪ إلى 74٪ مقارنة مع النصف الأول من العام الماضي. وارتفعت العائدات الإجمالية لفنادق الأربع وخمس نجوم بنسبة 4٪ حيث وصلت إلى 1,98 مليار ريال قطري، بينما بلغ إجمالي عائدات فنادق الثلاث نجوم التي تنمو باستمرار في السوق الفندقي 82,51 مليون ريال قطري.

وقد أسهمت مجموعة متنوعة من الفعاليات والنشاطات التي شهدتها قامت بها الهيئة العامة للسياحة، وزيادة الحملات الترويجية في المنطقة والعالم خلال النصف الأول من العام 2014 في نمو قطاع الترفيه.

تصوير: ناصر تكيه

بضغط من أسهم قيادية

البورصة تواصل التراجع

ملخص تداول الأسهم
كما في : 24-11-2014

بورصة قطر Qatar Exchange

الاجمالي

عدد الشركات المتداولة	عدد الشركات (المرتفعة)	عدد الشركات (المنخفضة)	عدد الشركات (بدون تغير)	عدد الصفقات المنفذة	كمية الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة (بالريال القطري)
41	8	28	5	7,933	11,121,387	862,568,165.10

اجمالي تداولات القطريين و غير القطريين

الجنسية	فئة المساهمين	نوعية الصفقات	عدد الشركات المتداول عليها	كمية الاسهم المتداولة	قيمة الاسهم المتداولة	نسبة التداول	اجمالي نسبة الشراء	اجمالي نسبة البيع
المساهمون القطريون	افراد	شراء	39	4,171,568	236,615,868.36	27.43 %	43.26 %	46.10 %
		بيع	38	5,259,937	289,790,381.11	33.60 %		
	مؤسسات	شراء	33	2,107,009	136,538,121.94	15.83 %		
		بيع	30	1,345,989	107,843,684.07	12.50 %		
المساهمون غير القطريين	افراد	شراء	40	1,655,155	92,080,865.69	10.68 %	56.74 %	53.90 %
		بيع	41	1,228,415	71,059,364.33	8.24 %		
	مؤسسات	شراء	30	3,188,655	397,333,209.11	46.06 %		
		بيع	24	3,288,046	393,874,235.59	45.66 %		

ملاحظة : المؤسسات يقصد بها (الشركات - المحافظ - الصناديق ...الخ).
Website : www.qatarexchange.qa : الموقع الالكتروني

اختتمت بورصة قطر تعاملات أمس على انخفاض بضغط من عمليات جني أرباح لتواصل التراجع للجلسة الثالثة على التوالي وشهد المؤشر للسوق جلسة غلب عليها اللون الأحمر، وإن كان قد افتتحها على ارتفاع طفيف، ولكنه سرعان ما عاد مرة أخرى ثم واصل انحداره فاقداً نحو 64 نقطة، مقارنة بإغلاقه السابق وهو أدنى مستوياته خلال الجلسة، بما نسبته 0,47٪ ليصل إلى مستوى 13690 نقطة، وذلك من خلال تداول أسهم 41 شركة ارتفع منها أسهم 8 شركات فقط بينما تراجعت أسهم 28 شركة واستقرت أسهم باقي الشركات عند مستوى إغلاقها السابق. وشهد مؤشر السوق تذبذبا واضحا في أدائه خلال جلسة أمس حيث ارتفع في بداية الجلسة، ولكن أدت عمليات بيع نفذها المستثمرون على أسهم قيادية إلى تراجع المؤشر. وذلك في ظل عمليات جني أرباح على جميع الأسهم المتداولة تقريبا. وعلى صعيد أداء القطاعات فجاء أغلبها في المنطقة الحمراء، بقيادة قطاع التأمين الذي سجل انخفاضا نسبته 1,38٪، وهبط قطاع العقارات بنسبة قدرها 0,97٪، وتراجع أيضا قطاع النقل بنسبة 0,70٪، وانخفض قطاع البنوك بنسبة 0,62٪، وهبط قطاع الصناعة بنسبة 0,37٪، كما تراجع قطاع الخدمات بنحو 0,02٪. وجاء انخفاض السوق أمس بالتزامن مع ارتفاع وتيرة التداولات مقارنة بالجلسة السابقة، فبلغت قيم التداول نحو 862,56 مليون ريال مقابل 599,48 مليون ريال. كما ارتفعت أحجام التداول إلى 11,12 مليون سهم مقابل 7,91 مليون سهم، وذلك من خلال تنفيذ 7933 صفقة. وأكد محللون أن التراجع الحالي للسوق جاء نتيجة لضغوط البيع وعمليات المضاربة استهدفت جني مكاسب سريعة من جانب عدد من المضاربين والمتداولين بشكل عام ، وأشاروا إلى أن التذبذب المتواصل للمؤشر، وعمليات جني الأرباح الهادئة تعتبر صحية ما دامت في مستويات مقبولة، ولا تأكل المكاسب التي تسجلها الأسهم. إضافة إلى أنها تشير إلى حالة معنوية جيدة لدى المستثمرين، وعدم الاندفاع بالبيع العشوائي عند أي تراجع،ما أسهم بشكل قوي في تماسك الأسهم أمام ضغوط البيع المتسارعة من قبل المضاربين. وتوقعوا أن تعاود البورصة الارتفاع مرة أخرى خلال الجلسات المقبلة.

ر. سيتارامان ينال جائزة "رجل العام" من مجلة IAIR

"الدوحة" أفضل بنك في قطر

الدوحة - **الراية:** حصل بنك الدوحة على جائزة «أفضل بنك في قطر» خلال الحفل السنوي الرابع لتوزيع جوائز مجلة IAIR لعام 2014 والذي أقيم في فندق بالاس داون تاون في دبي بتاريخ 20 نوفمبر 2014. كما حصل الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، الدكتور/ ر. سيتارامان، على جائزة «رجل العام» خلال نفس الحفل. وقد استلم الدكتور ر.سيتارامان الجائزتين من السيد جيودو جيومي رئيس مجموعة IAIR.

وقال الدكتور/ ر. سيتارامان: «يحرص بنك الدوحة على الالتزام بمسؤولياته تجاه المجتمع، ولذلك تبنى البنك ممارسات مستدامة في الأعمال من أجل تلبية متطلبات عملائه من ناحية والحفاظ على البيئة من ناحية أخرى. وقد قدّم بنك الدوحة العديد من المبادرات حول التنمية المستدامة. وتأتي جائزة أفضل بنك في قطر للاعتراف بمساهمات بنك الدوحة في مجال التنمية المستدامة. ولقد حافظ بنك الدوحة على سجل جيد من النمو في إجمالي الأصول، ومحفظة القروض، والودائع مقارنةً بالعام الماضي. وحقق بنك الدوحة أيضاً أفضل نسبة عائد على متوسط حقوق المساهمين، وحقق أيضاً نسبة عائد مرتفعة على متوسط إجمالي الموجودات تعد الأفضل على مستوى البنوك في منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير. إنني أؤمن بأهمية تبادل المعرفة داخل المجتمع ولذلك فإنني أشارك بفاعلية في جلسات تبادل المعرفة المختلفة. ولذلك تأتي هذه الجائزة أيضًا لتلقي الضوء على الجهود التي نبذلها في المساهمة في مجال مبادرات تبادل المعرفة مثل الاقتصاد والحوكمة والتنمية المستدامة».

انطلاق منتدى HSBC .. وليامز:

قطر بعيدة عن تباطؤ الاقتصاد العالمي

الدوحة - **الراية :** انطلقت فعاليات منتدى HSBC الاقتصادي السابع عشر لمنطقة الشرق الأوسط بمشاركة 130 من كبار العملاء والمتخصصين بفندق دبليو الدوحة ضمن جولة تشمل المملكة العربية السعودية وأبوظبي ودبي والكويت وسلطنة عُمان. ويناقش الخبراء في المنتدى التوقعات المستقبلية للمنطقة.

وقال سايمون وليامز كبير المحللين الاقتصاديين لمنطقة وسط أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا: «لا يزال الاقتصاد القطري، الذي يقدر حجمه بـ 200 مليار دولار أمريكي، بعيداً عن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي بفضل ثروتها الكبيرة من النفط والغاز، وبرنامجها الاستثماري العام الواسع الذي صمم بهدف تسريع التنويع الاقتصادي. وتواصل ميزانية الحكومة المركزية تسجيل فوائض كبيرة ولا تزال التوقعات المستقبلية تبدو مشرقة وإيجابية بالنسبة للاقتصاد القطري. ومن المتوقع أن تحافظ الاستثمارات العامة على تراوح معدل النمو قريباً من 6-7 في المائة على المدى المتوسط، مع بقاء معدل النمو في القطاعات غير النفطية عند 10 في المائة تقريباً. ولا تزال قدرة الاستثمارات العامة على تشجيع وتحفيز إنتاجية القطاع الخاص تشكل علامة استفهام أساسية على المدى الطويل».

فقد قال ستيفن كينج، كبير المحللين الاقتصاديين: «من المرجح أن نشهد حالة استثنائية من عدم الوضوح في توجهات كبرى البنوك الرئيسية في العالم المتقدم خلال العام المقبل، حيث يعتزم بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة، بينما يبدو بنك اليابان المركزي متحمساً بالفعل لاتباع سياسة التيسير الكمي وتخفيف القيود الائتمانية، ومن المرجح أيضاً أن يقوم البنك المركزي الأوروبي، الذي يواجه انخفاضاً زائداً في معدل التضخم ، باتباع نفس خطى بنك اليابان المركزي في أوائل عام 2015.

ديفيد بلوم

بلوم : ارتباك بأسواق المال العالمية

وبالنسبة للعالم المتقدم، فإننا نتوقع أن يرتفع معدل النمو في الولايات المتحدة بنحو 2.6 في المائة في عام 2015، ولكن اليابان برهن على أنه خيبة أمل كبيرة لذا قمنا بخفض توقعاتنا بشأن معدل النمو إلى 1 في المائة. أما معدل النمو في منطقة اليورو فلا يزال يتراوح أيضاً عند 1 في المائة، إلا أن هناك القليل من المؤشرات الإيجابية الملحوظة بشكل واضح في الاقتصاد العالمي – لاسيما في الأجزاء الأكثر ثراء من منطقة الشرق الأوسط «.

وقال ديفيد بلوم، الرئيس العالمي لاستراتيجية أعمال الصرف الأجنبي:»على ما يبدو أن التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي يتجه نحو التعاظم، مع بروز ضعف معين في اقتصاد منطقة اليورو. ولقد بدت الأسواق المالية العالمية متوترة جداً بشأن مفاجئ حيال آفاق النمو الاقتصادي. فهل من الممكن أن يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي إلى تغيير التوقعات المستقبلية للولايات المتحدة بأن ارتفاع الدولار قد وصل إلى أعلى مستوياته؟ على ما يبدو أن هذا السيناريو غير محتمل، وذلك نظراً لقوة الاقتصاد الأمريكي.»

سلسلة الفوضى في عالم المال والأعمال

فوضى بيئة العمل

بقلم : د. هاشم السيد

أصبح تحسين بيئة العمل أحد أهم الاهتمامات سواء على المستوى العام أو الخاص من أجل الوصول إلى أفضل مستويات الأداء وأعلى القدرات الإنتاجية. لذا تضع هذه المؤسسات الاهتمام بتحسين بيئة العمل على رأس أولوياتها وتحرص على تبني استراتيجيات علمية للنهوض بالعملية الإدارية، خاصة في ظل احتدام المنافسة وتطلع العملاء إلى الأفضل.

ويقصد ببيئة العمل كافة القوانين، والتشريعات، وعلاقات العمل، والثقافة، والقواعد والسياسات، وكل ما يحيط بالموظف من بيئة مادية أو معنوية، وهي كلها عناصر لها أثرها الجوهري على أداء الموظف حيث إن الكادر البشري أهم عنصر في العملية الإدارية وإن توفير بيئة عمل صحية وجذابة من شأنها توفير إحساس بالراحة للموظفين وتحفزهم على العمل بجد وإخلاص وتسخير كل كفاءاتهم للرقي بالمؤسسة لتحقيق أهدافها ورسالتها، وهذا ينعكس على تقدم الدولة لأن نجاح المؤسسات وتفوقها يعني تحقيق الرفاهية والنهضة الشاملة والمستدامة في شتى المجالات والقطاعات، وبذلك تشكل بيئة العمل نقطة ارتكاز هامة جدا بالنسبة للشركات والمؤسسات، كما هي مهمة بنفس الدرجة بالنسبة للمجتمعات.

ونظرا لطبيعة بيئة العمل وتشابك العناصر التي تتحكم فيها فإنها تتعرض لبعض أشكال الفوضى والمعوقات الإدارية والبشرية والفنية التي قد تحول دون تحسين بيئة العمل اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة منها لتحقيق الالتزام الوظيفي ومساعدة العاملين على الأداء بصورة جيدة، ومن هذه المعوقات:

■ سوء العلاقات الفردية بين العاملين يعمل على عدم التعاون والتفاهم والثقة وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة الاتصال وتبادل الآراء.

■ عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يؤدي إلى عدم وضوح الاختصاصات والصلاحيات والمسؤوليات.

■ انخفاض كفاءة الهيكل التنظيمي من حيث المستويات التي تمر بها عملية الاتصالات وتحديد المسؤوليات.

■ التداخل في بعض الأحيان بين الاختصاصات الاستشارية والتنفيذية.

■ الافتقار إلى وجود إدارة فعالة للمعلومات من حيث جمع المعلومات وتصنيفها وتوزيعها علي الإدارات المختصة، يخلق بيئة عمل عشوائية لا تستند إلى خطط وأهداف.

■ عدم الاستقرار التنظيمي والتغيرات المفاجئة والمتتالية من شأنه أن يخلق مناخا تنظيميا سيئا ويبعث بحالة من عدم الاستقرار.

■ عدم وجود أنشطة اجتماعية في المؤسسة يؤدي إلى تباعد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والعاملين والإدارة العليا.

■ عندما تركز الإدارة كل اهتماماتها على تحقيق الأرباح دون العمل على تحسين بيئة العمل والاهتمام بالكوادر البشرية، فإنها بذلك تخسر جهود موظفيها وتتعرض للخسائر.

■ تضخم السلطة البيروقراطية وتركيزها على تنمية وتوسيع نطاق سلطاتها يقتل روح المبادرة والتحديث.

■ كثرة تعديلات وتفسيرات الأنظمة واللوائح يجعل المسؤول غير ملم بها وبذلك تكون قراراته غير سليمة.

■ غموض بعض الأنظمة واللوائح يجعل القادة يجتهدون لتفسيرها مما يقود للخطأ.

■ عدم ملاءمة بيئة العمل المادية من إضاءة وأثاث وحالة الجو وخلافه تؤثر على إنتاجية وعطاء العاملين.

■ سيادة المركزية الشديدة وتمركز القرارات في يد أشخاص بعينهم يقلل من سرعة الإنجاز.

■ غياب العدالة في تقسيم العمل ومحاباة بعض العاملين دون الآخرين.

■ عدم القدرة على السرعة في اتخاذ القرار ومواجهة متطلبات العمل.

■ ضعف التأهيل العلمي لكثير من العاملين وعدم الرغبة في تطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم.

■ قلة البرامج التدريبية وعدم كفايتها مما يؤثر سلبا على مستويات الأداء.

■ نقص الخبرة بسبب تقصير الإدارة في برامج التدريب.

■ عدم توافر نظم المعلومات الإدارية ونظم دعم واتخاذ القرار في المجالات التدريبية والتأهلية.

■ ضعف قدرة بعض القيادات الإدارية على مواكبة التطور التقني والحضاري.

■ صعوبة استخدام التقنية الجديدة لاعتقاد بعض المسؤولين أنها تتطلب تدريبا شاقا علاوة على ضعف الإلمام باللغة الأجنبية.

■ كثرة الخطوات الإجرائية للمعاملات وتهميش الاهتمام بالبحوث العلمية.

■ ضعف الاهتمام بالحوافز المعنوية وقلة مشاركة العاملين في عملية صنع القرار ومحدودية الحوافز المادية.

■ تخلف آليات اختيار الوظيفة حيث أن هذه الآلية ما تزال تعتمد إلى حد كبير على الشهادة والمسابقة الوظيفية بل وعلى المحسوبية والواسطة، وبذلك لا تؤدي الغرض بالنسبة لمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

ولتحقيق بيئة عمل صحية وسليمة يجب التأكيد على بعض العناصر ومنها إنشاء مراكز للدراسات التطويرية تهتم بإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتطوير والتحديث، والعمل على مواكبة التقنيات التكنولوجية الحديثة، وإعداد استراتيجية واضحة للتطوير، واستقطاب الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التقنيات الحديثة والتركيز على تطوير الجوانب المتعلقة بتنمية الموارد البشرية من خلال التوسع في برامج التدريب المختلفة، مع تطوير نظام الحوافز المعنوية والمادية، والاهتمام بتطوير الثقافة التنظيمية، والعمل على ترسيخ القيم الإيجابية وتلافي القيم السلبية في بيئة العمل، وتعزيز العلاقات الإنسانية بين العاملين، وتعزيز مفهوم العمل، وإطلاع وتدريب العاملين على ما يستجد من أنظمة وتعليمات وإشراكهم في القرار، وتحسين بيئة العمل من خلال توفير الإمكانيات المريحة للعمل وتوفير عناصر الحماية والأمان من الأخطار المهنية.

كما ينبغي أن تخضع بيئة العمل للتقييم بشكل منتظم، وسماع وجهة نظر الموظفين وتحديد المسؤوليات والحقوق وإتاحة الفرصة لهم للترقي الوظيفي وتفهم احتياجاتهم، سعيا إلى الوصول إلى مستويات أداء متفوقة مصحوبة بحالة من الرضا الوظيفي، الذي يعتبر الأساس في بناء بيئة عمل مثلى في المؤسسات على اختلاف أنواعها، ومن ثم زيادة الإنتاجية ورفع الكفاءة الذاتية للموظفين.

باحث اقتصادي
WWW.halsayed.com

وقع اتفاقية مع شركة مواصلات

الدولي الإسلامي يرعى قمة الاتحاد الدولي للنقل العام

الشيبي : البنك حريص على دعم مشاريع البنية التحتية

كتب - طارق خطاب:

أكد السيد عبد الباسط الشيبي الرئيس التنفيذ للدولي الإسلامي على حرص البنك المشاركة الفعالة في مختلف المشاريع بالدولة ولاسيما مشاريع البنية التحتية التي تشكل مشاريع النقل جزءاً أساسياً وهاماً منها كمشروع الريل والميناء الجديد وغيرها من المشاريع .

جاء ذلك عقب توقيع البنك الدولي الإسلامي وشركة مواصلات على اتفاقية رعاية استراتيجية لقمة ومعرض الاتحاد الدولي للنقل العام ،الذي تستضيفها الدوحة في الفترة من 25 الى 27 نوفمبر الحالي بمركز قطر الوطني للمؤتمرات ، تحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

قام بالتوقيع على الاتفاقية كل من السيد /عبد الباسط الشيبي مع خالد ناصر الهيل الرئيس التنفيذي لشركة مواصلات.

وأكد السيد عبد الباسط أحمد الشيبي الرئيس التنفيذي للدولي الإسلامي بأن هذه الرعاية تأتي انطلاقا من إدارك البنك للأهمية الكبيرة لهذا الحدث الذي يعكس الدور الريادي البارز الذي يلعبه الاقتصاد القطري إقليميا وعالميا.

ونوه الرئيس التنفيذي للدولي الإسلامي برؤية القمة ومعرض الاتحاد الدولي للنقل العام خصوصا لجهة تركيزها في دورتها الحالية على الابتكار ودعم التوجه الذي تقوم به قطر لتعزيز مختلف وسائل النقل سواء البري أو البحري أو الجوي والمشاريع المرتبطة بها .

وتابع إنه استنادا لذلك فإن موقف البنك من مثل هذه الفعاليات هو موقف الداعم الطبيعي والمشارك الفعال لأنها بالتأكيد تلقي الضوء على المشاريع التي يتم العمل عليها كما ويسهم في نقل وتبادل الخبرات بين مختلف الدول والشركات بما يصب في النهاية في خدمة المشاريع التي يتم بناؤها في قطر وخدمة الاقتصاد القطري بشكل عام .

وأعرب الرئيس التنفيذي للدولي الإسلامي عن التقدير الكبير للجهات المنظمة والقائمة على هذا الحدث الهام خصوصا لجهة استقطاب مشاركة كبيرة فيه والتي تتمثل بحضور ممثلين عن 92 دولة وهو مايشكل فرصة ثمينة للإضاءة على نجاح التجربة القطرية في النمو والنهوض ورفدها بمزيد من تراكم الخبرات لتحقق المزيد من النجاح.

وعبر الرئيس التنفيذي عن ثقته بنجاح قمة ومعرض الاتحاد الدولي للنقل العام مؤكدا بأن الدولي الإسلامي سيبقى داعما لمختلف الأنشطة الاقتصادية فضلا عن أداء دوره البارز على صعيد خدمة المجتمع القطري عبر دعم انشطة متنوعة اقتصادية ورياضية وثقافية وتعليمية ودينية .

من جانبه أكد خالد ناصر الهيل الرئيس التنفيذي لشركة مواصلات أن هناك خطة شاملة لتطوير منظومة النقل في قطر بالتعاون والتنسيق بين جميع الجهات المسؤولة ، وأضاف أن هناك تجديدا وإحلالا لأسطول النقل من الباصات وزيادة عددها الى 300 باص خلال العام القادم بزيادة 150 باصا في قطاع النقل العام ، وأوضح أن الشركة تعمل على إطلاق خدمات جديدة خلال العام القادم وزيادة أعداد التاكسي الى 4 آلاف سيارة في العام القادم ، وصولا الى 7 آلاف سيارة في 2020 ، الى جانب زيادة أعداد السيارات في الشركات الجديدة للتاكسي التي ستنطلق خلال الفترة القادمة . واضاف أن رعاية الدولي الإسلامي للمؤتمر والمعرض تمثل دعما وتعاونا في تطوير قطاع النقل .

وأكد أن مبادرة شركة مواصلات لاستضافة القمة تأتي بتوجيهات حكيمة من سعادة السيد جاسم بن سيف أحمد السليطي وزير المواصلات ، مشيرا الى أن نجاح القمة يؤدي الى تعزيز مكانة قطر دوليا ، ويجعلها محط أنظار العالم ، كما أنه يجعلها جزءا من النظم الاقتصادية القوية الصاعدة . كما يوفر للشباب الحافز للتخطيط والإعداد للمستقبل ما يعزز جودة الحياة والرفاهية الاقتصادية .

وأكد أنه من خلال استضافة القمة فإننا نهدف الى تعزيز التعاون مع الجهات المعنية وتبادل المعرفة التخصصية ، للاستفادة من التجارب السابقة والاستعداد للمستقبل من أجل استمرار التنمية وتطبيق أفضل الممارسات من أجل نجاح استضافة كأس العالم 2022 وتقديم إرث وحلول مستدامة للنقل والمواصلات من أجل المستقبل .

وتحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، يفتتح سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي، وزير المواصلات نائب رئيس الاتحاد الدولي للنقل العام رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاتحاد الدولي للنقل العام قمة ومعرض الفعاليات الكبرى ومؤتمر ومعرض التاكسي واللذين تنظمهما شركة مواصلات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقل العام خلال الفترة من 25-27 نوفمبر الجاري في مركز قطر الوطني للمؤتمرات .

ويشارك بالقمة عدد كبير من الخبراء في الصناعة ، إضافة الى 400 مندوب،و 60 متحدثاً، وأكثر من 40 جهة عارضة، كما ستتضافر جهود الوزارات بدولة قطر في جناح قطر لتسليط الضوء على مستقبل البلاد إضافة الى مشاركة عدد واسع من الوزراء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآسيا، وأوروبا. كما ستمتد صالتا المعرض المصاحب رقمي 1 و 2 على مساحة قدرها 4 آلاف متر مربع.

وتركز القمة هذا العام على جانب الأمن والسلامة في مواصلات الفعاليات الكبرى وتهدف الى إبراز أهمية النقل العام والجماعي ودوره كعنصر رئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتنفيذ الفعاليات الكبرى ، وتهدف لرفع الاستثمارات في إنشاء شبكات النقل التي تتميز بالفعالية والكفاءة، والتي تُعد أهم عوامل نجاح الفعاليات الكبرى، فيما سيتم إشراك الشباب من أجل المستقبل ، من خلال 30 طالباً من جامعة قطر ومن مختلف دول العالم، من بينها الكويت وعُمان والبرازيل وأوروبا.

وتمثل كل من اللجنة العليا للمشاريع والإرث ، وشركة سكك الحديد القطرية (الريل) شركاء الحدث من دولة قطر، في حين تشارك شركة هيجر كراع استراتيجي من الصين ،و تقدم الخطوط الجوية القطرية أسعاراً مميزة لجميع الزائرين لدولة قطر لحضور هذا الحدث، ويشارك في رعاية القمة كل من شركة كنتكارت التركية ومصرف الريان وبنك قطر الدولي الإسلامي وشركة ناصر بن خالد وشركة دونج فنج كومينز من الصين وشركة موانى .

كما ترتبط كل من اللجنة العليا للمشاريع والإرث، وشركة الريل، وشركة مواصلات المستضيفة للحدث، ووزارة الداخلية بدولة قطر، وإدارة المرور، والمركز الدولي للأمن الرياضي، ومدينة لوسيل الذكية، ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وقطر للبترول، ووزارة المواصلات بدولة قطر بالجلسات المختلفة من خلال متحدثين يمثلونهم في التفاعل مع الحضور بشأن النمو والتنمية المستدامين والخطط المستقبلية لدولة قطر بما يواكب الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية 2030 وما بعدها.

ويتم من خلال القمة طرح العديد من المواضيع من بينها ترسيخ العلاقة بين قطاع المواصلات والقطاعات الأخرى، والدور المحوري للنقل والمواصلات من أجل نجاح الفعاليات الكبرى و الخطة الاستراتيجية للحافلات وخطة مترو السكك الحديدية والنقل البحري وغيرها من وسائل المواصلات التي تتكامل تحت مظلة وزارة المواصلات من أجل فاعلية وكفاءة التنقل، والنمط الحياتي والنمو الاقتصادي، ورؤية وزارة المواصلات والدعم الذي تقدمه الجهات المعنية، ومدى الفوائد التي يعود بها هذا الحدث على المشاركين والوفود والجهات العارضة من خلال توفير المعرفة وسبل ازدياد فرص الأعمال، ومسؤولية الحفاظ على مصادر الطاقة غير المتجددة من خلال الابتكار والتكنولوجيا.

خالد الهيل : خطة شاملة لتطوير منظومة النقل في قطر

مواصلات تضيف 150 باصًا وزيادة أعداد التاكسي إلى 4 آلاف

المؤتمر الصحفي لإعلان رعاية الدولي للمؤتمر

افتتاح قمة ومعرض الاتحاد الدولي للنقل اليوم

الدوحة - **الراية** : تحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ عبد الله بن ناصر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، يفتتح سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي، وزير المواصلات نائب رئيس الاتحاد الدولي للنقل العام رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاتحاد الدولي للنقل العام قمة ومعرض الفعاليات الكبرى ومؤتمر ومعرض التاكسي واللذين تنظمهما شركة مواصلات بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقل العام خلال الفترة من 25-27 نوفمبر الجاري في مركز قطر الوطني للمؤتمرات .

ويتحدث في حفل الافتتاح السيد آلان فلوش، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقل العام، بروكسل، كما يقدم السيد حسن الذوادي، الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث، كلمة خاصة بالافتتاح ويتحدث أيضا السيد فرانكو توفو، مدير عام أونجنيير ترانسبور إي بي إف إل رئيس سيتيك، جنيف، عن تنظيم الفعاليات الكبيرة في قطر من خلال تحديات وفرص المواصلات .

ويشارك بالقمة عدد كبير من الخبراء في الصناعة ، إضافة الى 400 مندوب،و 60 متحدثاً، وأكثر من 40 جهة عارضة، كما ستتضافر جهود الوزارات بدولة قطر في جناح قطر لتسليط الضوء على مستقبل البلاد إضافة الى مشاركة عدد واسع من الوزراء من منطقة الشرق

مؤسسة حمد الطبية
Hamad Medical Corporation

تعلن مؤسسة حمد الطبية عن طرح المزايدة التالية:

رقم المزايدة	موضوع المزايدة	تاريخ الإقفال
ل م/أت/٢٠١٤/٢٩	بيع أثاث مستعمل و مواد خردة سكراب	٢٠١٤/١١/٣٠

- يمكن الحصول على نسخة من مستندات هذه المزايدة من إدارة التجهيزات و اللوازم خلال أوقات الدوام الرسمية اعتباراً من تاريخ ٢٦/ ١١/ ٢٠١٤م ما بين الساعة السابعة و لغاية الحادية عشر صباحاً.
- يجب أن يودع مع العطاء صورة من السجل التجاري.
- يجب أن يكون العرض صالحاً لمدة تسعين يوماً من تاريخ فتح المظاريف.
- تودع العطاءات بصندوق المناقصات الكائن بمقر إدارة التجهيزات و اللوازم على أن تكون داخل مظاريف مغلقة و مختومة بالشمع الأحمر و معنونة بإسم السيد / رئيس لجنة المزايدات و يكتب عليها رقم المزايدة و موضوعها.
- تاريخ المعاينة ٢٠١٤/١١/٢٧ الساعة العاشرة صباحاً تماماً.
يجب إزالة المواد خلال خمسة أيام عمل من الترسية.

للمزيد من المعلومات يرجى الإتصال على الأرقام التالية ، ٤٤٣٩٢٩١٨ / ٥٥٨٧٢٣٩٢

الريان يشارك في القمة ..مصطفوي :

النقل ركيزة التنمية الوطنية

الدوحة - **الراية**: يشارك مصرف الريان فى النسخة الثانية من قمة ومعرض الاتحاد الدولي للنقل العام للفعاليات الكبرى وقمة ومعرض الاتحاد الدولي للنقل العام للتاكسي التي ستقام خلال الفترة من 25 إلى 27 نوفمبر 2014 في مركز قطر الوطني للمؤتمرات . ويرعى مصرف الريان ورشة عمل الأمن والسلامة

و يشارك السيد عادل مصطفوي «الرئيس التنفيذى للمجموعة» في مصرف الريان في فعاليات ،.. معبرا عن سعادته بالشراكة مع «مواصلات» والتي أعتبرها واحدة من أهم الشركات العاملة في الدولة، وقال «إنما تؤكد هذه الشراكة المتطورة التزام مصرف الريان بمسؤوليته الاجتماعية ضمن مسيرته الهادفة إلى دعم الأنشطة التى تهم كل نواحي الحياة من خلال دعم الخطط المستقبلية لدولة قطر بما يواكب تعزيز مكانتها و يحقق رؤيتها الوطنية 2030.

وقال مصطفوي : «إن تطويرأنظمة قطاع المواصلات يعد ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة، وأن الحلول التي يمكن لها أن تأتي من خلال هذه الفعالية ، من شأنها أن تضيف قيم الابتكار العلمي الذي من شأنه تحقيق الخطط الوطنية للوصول إلى مصاف العالمية عن طريق توفير أنظمة نقل عام راق و آمن. الأمر الذي سوف يساهم أيضاً في خلق بيئة اقتصادية للأعمال قوية ومستدامة» .

وسوف تتركز موضوعات النقاش على جانب الأمن والسلامة في مواصلات والتي تهدف الى إبراز أهمية النقل العام والجماعي ودوره كعنصر رئيس لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتنفيذ الفعاليات الكبرى، وسوف تتضمن برامج الجلسات والمعرض العديد من الأوراق و الخطط بشأن نظم النقل والمواصلات المستقبلية في قطر، صممت من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل وتعزيز جودة الحياة، و ذلك من خلال مساهمات ومشاركة 3400 مشارك من 92 دولة أتوا جميعاً من أجل تطوير النقل العام واستدامة التنقل ودعم الابتكارات في هذا القطاع الحيوي الهام.

انطلاق فعاليات لقاء الأعمال الأول لمطوري العقارات الماليزية

6 مليارات دولار الاستثمارات العقارية القطرية في ماليزيا

جوهر: العلاقات بين البلدين تشهد نمواً مطرداً

الدوحة - أحمد سيد:

أعلن سعادة السفير داتو أحمد جزري جوهر سفير ماليزيا في قطر، أن حجم الاستثمارات العقارية القطرية في ماليزيا بلغت ستة مليارات دولار.

وقال السفير أحمد جوهر في افتتاح «لقاء الأعمال الأول لمطوري العقارات والمشاريع الماليزية» الذي عقد امس في مقر المركز التجاري الماليزي، إن العلاقات القطرية الماليزية تشهد نموا مطردا، حيث بدأت الشركات الماليزية الاهتمام بالسوق القطري لما يتمتع به من مزايا كثيرة. واضاف أن سوق العقارات الماليزية يعتبر واحدا من أفضل الأسواق العقارية في جنوب شرق آسيا كما ان أسعار العقارات في ماليزيا تعتبر الأرخص مقارنة بكبرى المدن المجاورة لها مثل تايلند وسنغافورة، كما تتميز العقارات الماليزية برخص تكاليف البناء مقارنة بالعائد المرتفع نسبيا لحجم رأس المال المستثمر في العقار، مبررا ذلك للامكانيات التكنولوجية المتقدمة لشركات التطوير العقاري الماليزية والتي سعت منذ ثمانيات القرن الماضي للتطوير الذاتي وتبني واستخدام تكنولوجيا ومواد بناء تم العمل على تحديثها داخل ماليزيا.

وقد شارك في اللقاء السيد حسن الباكر مدير ادارة التخطيط بشركة الديار القطرية، وممثلا عن غرفة قطر ولفيف من مسؤولي ادارات الاستثمار العقاري في المصارف القطرية، بالاضافة الى عدد من الشخصيات العامة ورجال الأعمال في قطر.

وتعليقاً على هذا اللقاء، أكد السيد رامي الصايغ مدير المركز التجاري الماليزي في الدوحة، أن هذا اللقاء يعد الأول من نوعه في قطر والذي يستقطب عددا من أهم وأكبر الشركات العقارية الماليزية، والتي طلبت الدخول في السوق العقاري القطري الذي يتمتع بسمعة عالمية جيدة، موضحا أن هذا اللقاء لتعريف مجتمع الاعمال القطري بمناخ الاستثمار العقاري بماليزيا، حيث تتوافق رؤية كل من الدولتين في هذا الشأن لتحقيق الرفاهية لشعبيهما.

ولفت إلى أنه يشارك في هذا اللقاء، الذي يستمر حتى اليوم «الثلاثاء»، عملاقا العقارات الماليزي «كنتري هيتس» (Country Heights) و «اس بي سيتيا» (SP Setia) والتي تمتد استثماراتهما العقارية خارج حدود ماليزيا، علاوة على شركتي «ويلتون العقارية» (Welton Properties)) والتي تتميز بدقة وانسيابية التصميم المعماري وشركة «اي كيواي» (IQI) ذات التواجد على مدى الامتداد العمراني المميز بماليزيا.

وقال إن ارتفاع معدل الاشغال للعقارات الماليزية يعني بالفعل أعلى معدل نجاح في تأجير أو بيع هذه المنشآت التجارية والمكاتب، وهو ما يضمن عدم التردد في الدخول في مثل هذه العمليات الاستثمارية حيث بلغ معدل الإشغال درجة مشجعة للغاية، سواء من حيث مدلولها بالنسبة للثقة في الاقتصاد الماليزي، أم بالنسبة للمستثمر في العقارات التجارية، فمتوسط معدلات الإشغال لجميع ولايات ماليزيا بلغ خلال العام الماضي أكثر من 90٪ .

السفير أحمد جزري جوهر

السفير الماليزي يلقي كلمته في افتتاح لقاء الأعمال الأول تصوير - ناجير

رامي الصايغ

الصايغ: اللقاء فرصة لتعريف مجتمع الأعمال القطري بمناخ الاستثمار العقاري الماليزي

مشاركة الديار القطرية ولفيف من الشخصيات العامة ورجال الأعمال في افتتاح اللقاء

فرصة ذهبية

وأوضح السيد رامي الصايغ أن الشركات العقارية القطرية لديها حالياً فرصة ذهبية لعقد شراكات مع نظيرتها الماليزية للاستثمار في قطر وماليزيا على حد سواء، لافتا الى أن الحكومة الماليزية قامت بإلغاء ضريبة الأرباح الناتجة عن بيع الممتلكات العقارية من خلال برنامج أطلق عليه «ماليزيا بيتي الثاني للعطلات»، كانت خطوة مشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي، كما قامت الحكومة الماليزية في نهاية 2006 بالغاء بند يلزم المستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة لجنة للاستثمار الأجنبي ما اعطى للمستثمر الأجنبي بوجه عام فرصة شراء أي عدد من العقارات في ماليزيا الامر الذي جذب أثرياء العالم قامت الحكومة الماليزية بتسهيل الاجراءات الروتينية المتعلقة بالعقار بجانب خفض أسعار الفائدة التي لا تتعدى 7 في المئة وهي قيمة منخفضة مقارنة ببلدان جنوب شرق آسيا المجاورة لها.

وأشار إلى أن الاستثمار القطري في ماليزيا برز في مجال التطوير العقاري المتعلق بالفنادق الخمسة نجوم والمرافق الخدمية التي تشمل المعارض والمجمعات التجارية الفخمة علاوة على الاندية الترفيهية والمناطق السكنية والتجارية حيث توجد البيئة الملائمة للاستثمار العقاري فيما بين البلدين وخاصة ان قطر تمتلك العديد من المؤسسات المحترفة والتي تهتم بهذا الشأن مثل جهاز قطر للاستثمار وقطر القابضة وشركة الديار القطرية، مؤكداً أن ماليزيا تفخر بالعلاقة المتميزة في مجال الاستثمارات البينية الفعالة وخاصة العقارية منها فيما بين البلدين. وأكد أن سوق العقارات الماليزية حلم يداعب خيال المستثمرين العرب، حيث انه السوق العقاري الوحيد بالعالم الذي يجمع بين الحداثة والطبيعة الخضراء الخلابة علاوة على الصبغة الاسلامية التي تسعى الدولة لاضفائها على البيئة الاستثمارية.

سمعة عالمية

وقالت شافينا سيافي مديرة الاتصال والعلامة التجارية بمجموعة شركات «كنتري هيتس»، أن المجموعة تأتي لدولة قطر للمرة الأولى، وأنها تأمل في عقد لقاءات مثمرة مع المستثمرين والشركات العقارية في قطر.

وأضافت أن قطر اصبحت دولة جاذبة للاستثمارات العقارية، كما أنها دولة ذات سمعة عالمية في عقد الشراكات الاستثمارية الجيدة ولها استثمارات ناجحة في ماليزيا، منوهة الى ان مجموعة شركات كنتري هيتس ((Country Heights تأسست بواسطة تان سري داتو بادوكا لي كيم يو في 1984 كشركة خاصة محدودة وقد بدأت الشركة عملها كشركة تطوير عقاري مع التمسك بايجاد لمسة فريدة من نوعها لتقديم منازل على الطراز الريفي الجميلة في ماليزيا، ثم تم إدراج الشركة على اللوحة الرئيسية لبورصة ماليزيا في عام 1994. واليوم مجموعة شركات كنتري هيتس ((Country Heights جعلت من التطوير العقاري نمط حياة راقي واستثمار حقيقي مجدي في الفنادق وإدارة المنتجعات السياحية والرعاية الصحية والعافية، وتنظيم الفعاليات العقارية علاوة على الاستثمار في الصناعة التعليم والسياحة.

وأوضحت أن الشركة لديها سجل حافل وقوي باسم المطور الرئيسي لأكثر من 560 مليون قدم مربع من المساحة في جميع أنحاء العالم، وتشمل مشاريعها الماضية بعض المعالم المعروفة في العالم مثل مركز لندن للمعارض والمؤتمرات، ومدينة «العافية الصحية» في شبه جزيرة ماليزيا ومنتجع مرتفعات «بورنيو» في شرق ماليزيا حيث تقدر اجمالي المشاريع المنفذة نحو ما يقرب من 7 مليارات دولار.

ولفتت الى أن الشركة تقوم حاليا بتنفيذ اكبر مجمع (مانسون بارك) السكني ذا الموقع المتميز بمدينة الوسائط المتعددة بماليزيا بتكلفة نحو 4 مليارات دولار حيث يضم حصريا فيلات فسيحة تضمن مساحة شخصية توفر خصوصية لكل فرد من أفراد الأسرة علاوة على الملحقات الترفيهية وتقنيات الأمن والسلامة عالية الجودة.

شركة رائدة

وقالت راجيس كالياداس مديرة المبيعات والتسويق في مجموعة «SP Setia» العقارية، إن المجموعة تعد واحدة من الشركات الرائدة ولاعب اساسي في مجال العقارات بماليزيا مع سجل حافل من مشاريع التطوير العقاري المبتكرة، حيث نفذت الشركة مشاريع بقيمة تتجاوز 8 مليارات دولار، فيما تصل قيمة المشاريع تحت التنفيذ في الفترة الحالية نحو 5 مليارات دولار.

وأضافت أن المجموعة العقارية قامت بتشييد قاعدة صلبة في ماليزيا تقدم مجموعة واسعة من المنتجات العقارية التي تشمل المدن الحديثة، والمقدسات الدينية والمساكن الفاخرة، والمجمعات التجارية والتجارية ومشاريع التجزئة، منوهة الى أن «SP Setia» تاسست في عام 1974، حيث تم ادرجها في بورصة ماليزيا في عام 1993. وفي عام 1996 توجهت الشركة ايضا لتركيز أعمالها الأساسية في التنمية العقارية علاوة على تأسيس شركات في قطاع البناء والبنية التحتية وصناعة الأخشاب. وأشارت الى أن «اس بي سيتيا» تعد المطور الماليزي الوحيد المعترف به خمس مرات من قبل الاتحاد العقاري الدولي (FIABCI) ضمن افضل ثلاثة مخططات تطويرية عقارية رئيسية بماليزيا في ولاية سيلانجور، في جوهور باهرو وستيا العالم.

التنمية المستدامة

وقال سوماس لينج مدير بشركة «ويلتون العقارية»، أن الشركة تعد أحد الفاعلين الرئيسين في المشهد العقاري الماليزي، حيث تعمل حاليا في تنفيذ مشروعها الجديد «غرين هيفن» ويتألف من 1134 وحدة سكنية على مساحة 776 فدان، حيث يتضمن المشروع تشييد ثلاثة أبراج سكنية وترتبط بجسور مصممة بشكل انسيابي ومتقن لتمنح سكانها بانوراما طبيعية بواقع 360 درجة للمنطقة المحيطة بها، وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذا المشروع نحو مليار دولار تقريبا.

وأضاف أن «ويلتون العقارية» تأسست في عام 2013، وتعمل في مجال التطوير العقاري بمنطقة جوهور، وتعد بمثابة الوافد الجديد على المشهد العقاري في ماليزيا والمنطقة، ولكنها تتمتع بالخبرة الجماعية لإدارتها رفيعة المستوى ما يضعها في مقدمة مطوري المشاريع السكنية والتجارية عالية المستوى، منوها الى انها تعمل على ابتكار مستوى معيشي افضل لعملائها، كما تسعى الشركة دائما لتعزيز ممارسات التنمية المستدامة وتهدف إلى تقديم مشاريع عالية الجودة ذات قيمة كبيرة مع توفير خدمة شخصية وخدمات التأجير وما بعد البيع.

كما شاركت في اللقاء شركة «اي كيواي» ((IQIالتي تعتبر شركة دولية متخصصة بالوساطة والاستشارات العقارية حيث توفر الشركة منصة متكاملة لمبيعات العقارات السكنية والتجارية والاستثمارات وتمويل الشركات، وتقييم المشاريع، وإدارتها والخدمات الاستشارية. مقرها الرئيسي في كوالالمبور ولها مكتب اقليمي في دبي، وتسعى الشركة الى توسيع دائرة شركائها الاستراتيجيين المتواجدين في سنغافورة وهونغ كونغ ولندن وملبورن وهيوستن، حيث تسعى IQI لتقديم خدمات بمنتهى النزاهة والجودة والشفافية الإعلامية لأصحاب المنازل الفردية والمستثمرين والمطورين والمستأجرين الشركات، كما تقدم الشركة الفرصة الكاملة للنمو في الاستثمارات العقارية الخاصة بكافة العملاء على مستوى العالم.

مناخ الاستثمار العقاري

جدير بالذكر ان استقرار ماليزيا السياسي اسهم في المحافظة على استقرارها الاقتصادي وبالتالي استقرار سوقها العقاري، حيث يتركز الاستثمار العقاري في العاصمة كوالالمبور والجزر السياحية الشمالية كلانفكاوي وبنانغ، و يوجد في العاصمة كوالالمبور أعلى ناطحات سحاب في العالم وهي أبراج بتروناس. كما أن اهتمام الحكومة الماليزية بالبنية التحتية من محطات صرف وماء وكهرباء في العاصمة كوالالمبور شجع على الاستثمار فيها، بالاضافة الى أن تمتع ماليزيا بالبيئة الاسلامية المحافظة التي تناسب السائح العربي، ويساندها انتشار استخدام اللغة الانجليزية بين سكان المنطقة.كما ان القوانين التي تصدرها الحكومة الماليزية متوافقة لدرجة كبيرة مع أحكام الشريعة الاسلامية وهذان العاملان بوجه الخصوص اسهما في توجيه انظار العرب لقضاء اجازاتهم في ماليزيا وبالتالي العمل على استثمار رؤوس أموالهم في القطاع العقاري بشتى مجالاته. وتعتبر العقارات السكنية هي الأكثر رواجا من حيث عدد الصفقات السنوية، وهو ما يعني ارتفاع قيمة العقارات والدخول في مستوى أرقى من الرفاهية والملحقات الخدمية للعقار، وهو ما يعكس تنامي الثقة في سوق العقارات السكنية، واستجابة السوق العقاري لرغبات المستثمرين الأجانب في نواحي التطوير والخدمات، ما يبشر بمزيد من التدفق العقاري إلى السوق الماليزي برمته. وتتركز الأسعار المرتفعة نسبياً في ولايات كوالالمبور وسيلانجور وصباح.

ويهتم المستثمر الجاد، الذي يدخل إلى سوق العقارات بهدف البحث عن المكاسب، ما يزيد من قيمة العقار بعد الشراء. وهنا فإن سوق العقارات الماليزي تتمتع بالعديد من الخيارات الترويجية، وأفضلها هو ما تقدمه بعض المؤسسات العقارية من خدمة التسويق ما بعد البيع. وهذه المؤسسات توفر الدراسات وتحلل المزايا السوقية للعقار وتدخل في مفاوضات البيع الثاني لصالح العملاء وتوفر ما يصعب على العميل القيام به بنفسه من أجل البيع. ويزيد دخول مؤسسات العقار هذه - إلى جانب العملاء - من قدرتهم التفاوضية، فضلاً عن الضمانات والمزايا الأخرى المغرية والتي يتضمنها العرض الأولي مثل تأجير هذه العقارات لصالح العميل، ومزايا أخرى تندرج تحت بند خدمة ما بعد البيع.

«منتجات» تشارك في منتدى الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات

الدوحة - **الراية:** تشارك شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) في المنتدى السنوي للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) الذي يعقد في الفترة من الثالث والعشرين إلى الخامس والعشرين من نوفمبر الجاري في دبي. وقال السيد عبد الرحمن علي العبدالله، الرئيس التنفيذي لشركة «منتجات» ان منتدى هذا العام ناقش التحديات والفرص أمام قطاع الكيماويات والبتروكيماويات في الخليج. ولا شك في أن مشاركتنا في هذا المنتدى تعزز مكانة شركة منتجات كرائدة في تسويق وتوزيع المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية، وتعرض للعملاء العالميين منتجات دولة قطر من الكيماويات والبوليمرات والأسمدة».

من جانبه نوه الدكتور محمد يوسف الملا نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لكل من قابكو وقاتوفين بقوة قطاع البتروكيماويات في بلدنا، ونسلط الضوء على حجم المساهمة الكبيرة للبتروكيماويات التي تحمل علامة 'صنع في قطر'». وقال السيد أحمد إبراهيم العمادي مدير عام شركة قطر للكيماويات المحدودة (كيوكيم، كيوكيم2): «إن منتدى جيبكا هو منصة مهمة لقطاع الكيماويات والبتروكيماويات».

وقال السيد ناصر جهام الكواري، المدير العام لشركة كفاك: «سيتمكن نظراؤنا في القطاع من منطقة الخليج والعالم أن يقفوا عند قوة قطاع الكيماويات والبتروكيماويات من خلال تعاوننا في منتدى جيبكا 2014.

بفضل أدوية الالتهاب الكبدي والسرطان

الإنفاق على الدواء يتجاوز تريليون دولار

كشفت دراسة نشرت الخميس أن الإنفاق العالمي على الدواء سيتجاوز حاجز التريليون دولار هذا العام بفضل ارتفاع أسعار الأدوية الحديثة في الولايات المتحدة مثل سوفالدي الذي أنتجته شركة جيلياد ساينسيز لعلاج الالتهاب الكبدي بفيروس سي وأدوية السرطان الجديدة.

وأوضح التقرير الذي نشره معهد آي.إم.إس لمعلومات الرعاية الصحية أن إجمالي الإنفاق سيبلغ 1,07 تريليون دولار بزيادة نسبتها سبعة في المئة عن 2013. كما عكست الزيادة تباطؤ وتيرة طرح أدوية انتهت براءات الملكية الفكرية الخاصة بها بأسعار أرخص. وتوقع المعهد أن يرتفع الإنفاق بحلول 2018 إلى 1,3 تريليون دولار بفضل الأدوية الجديدة التي سيتم طرحها.

وستضيف أدوية الالتهاب الكبدي سي نحو 100 مليار دولار إلى إجمالي الإنفاق في السنوات القليلة المقبلة بينما سيرتفع الإنفاق على السرطان إلى 100 مليار دولار وعلى مرض السكري إلى 78 مليار دولار. وتعرضت شركات الأدوية لضغوط بسبب ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة خاصة لدواء سوفالدي الذي يبلغ سعر القرص الواحد منه 1000 دولار. ويقول المسؤولون عن برامج الرعاية الصحية في الولايات وشركات التأمين الخاصة إن السعر يتجاوز الإمكانيات بينما تدافع شركات الدواء عن نفسها قائلة إنه يعكس كلفة تطوير أدوية لن يحقق أي منها ربحا. ويمثل الإنفاق الأمريكي على الدواء نحو ثلث الإجمالي ومن المقدر أن يرتفع بنسبة 11,7 في المئة عام 2014 قبل تباطؤ النمو إلى خمسة في المئة سنويا بعد 2015.

السعودية: 500 مليون ريال خسائر شركات التأمين جراء السيول

الرياض - د ب أ: كشف مديرو عموم شركات التأمين أن قطاع التأمين تعرض لخسائر كبيرة جراء السيول التي اجتاحت مدينة جدة ومكة غرب السعودية خلال الأيام الماضية وقدروا أن تصل الخسائر إلى 500 مليون ريال سعودي. ونقلت صحيفة «الجزيرة» السعودية عن مديري شركات التأمين قولهم إن التأمينات تتضمن تلفيات عدة من ضمنها التأمين على المشروعات والمنازل والمركبات والمحال التجارية والدية إن وجدت وفيات، مشيرين إلى أن تعويض خسائر كارثة سيول جدة ومكة سيكون الجزء الأكبر من تغطيتها على الدولة، مثلما حصل قبل أربع سنوات. وتوقعوا حجم خسائر ما بين 300 إلى 500 مليون ريال قابلة للزيادة إذا استمر الوضع بعدم وجود حلول لتصريف المياه. وأشاروا إلى أن 75 بالمئة من المركبات المتضررة جراء السيول مؤمنة ضد الغير «طرف ثالث»، في المقابل 25 بالمئة مؤمنون تأمينًا شاملا، مشيرين إلى أن معظم شركات التأمين لا تؤمن ضد الكوارث الطبيعية خصوصًا في المنطقة الغربية معتبرين أنها من المناطق «المنكوبة». وقال عماد الحسني العضو المنتدب لشركة «الوسطاء السعوديون» لوسطاء التأمين إن المتوقع من خسائر شركات التأمين أن تصل ما بين 400 إلى 500 مليون ريال حسب التقارير الأولية. وأوضح الحسني أن الخسائر ستظهر في قوائم الشركات خلال الربع الثاني من السنة القادمة 2015. من جهته، أكد ماجد سرور مدير عام شركة أمانة للتأمين التعاوني أنه من المتوقع أن تصل خسائر شركات التأمين إلى قرابة 300 مليون ريال جراء كارثة سيول جدة ومكة. وكانت منطقة مكة المكرمة شهدت خلال الأيام الماضية أمطارا شديدة أدت إلى التسبب في عدد كبير من الحوادث خاصة حوادث السيارات وهدم المنازل.

هيونداي تبيع 8 ملايين سيارة

سول - د ب ا: ذكرت تقارير إخبارية أن مجموعة هيونداي موتور جروب التي تضم شركتي هيونداي موتور وكيا موتورز كورب أكبر شركتين لإنتاج السيارات في كوريا الجنوبية تستهدف الوصول بمبيعاتها الإجمالية خلال العام الحالي إلى 8 ملايين سيارة على الأقل وهي أكبر مبيعات في تاريخ المجموعة. وأشارت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء إلى أن هذا الرقم المستهدف يعد كبيرا نظرا لأنه يأتي في ظل تحديات صعبة مثل انخفاض قيمة الين الياباني أمام الدولار الأمريكي وهو ما يعزز القدرة التنافسية للسيارات اليابانية في الأسواق الدولية إلى جانب تراجع وتيرة نمو مبيعات السيارات في العالم. وفي حالة تحقيق المبيعات المستهدفة لمجموعة هيونداي موتور جروب فإنها ستكون أكثر بنسبة 8ر5٪ عن مبيعات العام الماضي وكانت 7ر56 مليون سيارة كما تزيد عن الرقم الذي كان مستهدفا في مطلع العام الحالي وكان 7ر86 مليون سيارة. كانت مبيعات هيونداي وكيا قد بلغت خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي 6ر55 مليون سيارة بزيادة نسبتها 8ر4٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي. وكانت مبيعات هيونداي وكيا قد تجاوزت حاجز 7 ملايين سيارة في 2012. ومنذ 2009 تسجل مجموعة هيونداي موتور جروب أسرع معدل نمو سنوي للمبيعات بين شركات صناعة السيارات في العالم. كانت مبيعات هيونداي عام 2009 أكثر قليلا من 4ر64 مليون سيارة.

التضخم في الصين مستقر عند 1,6٪

بكين - رويترز: ظل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في الصين مستقرا قرب أدنى مستوى في خمس سنوات عند 1,6 بالمئة في أكتوبر مقدما دليلا جديدا على أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم يتباطأ ومفسحاً المجال أمام صناع السياسات لتحفيز النمو إذا اقتضت الضرورة. وكان محللون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا استقرار معدل التضخم السنوي عند 1,6 بالمئة في أكتوبر كما كان في سبتمبر. وعلى أساس شهري استقر التضخم في أكتوبر حسبما ذكر المكتب الوطني للإحصاءات أمس الاثنين. بالمقارنة توقع الاقتصاديون 0,1 بالمئة. ونزل مؤشر أسعار المنتجين 2,2 بالمئة عنه قبل عام مواصلا الانخفاض للشهر الثاني والثلاثين على التوالي مع تأثر قدرة الشركات على تسعير منتجاتها من جراء ضعف الطلب. وتوقعت السوق تراجع أسعار المنتجين اثنين بالمئة بعد انخفاضها 1,8 بالمئة في سبتمبر.

الاقتصاد البرازيلي يخرج من دائرة الركود

برازيليا - د ب أ: أعلن البنك المركزي البرازيلي خروج اقتصاد البرازيل نظريا من دائرة الركود بعد النمو الطفيف الذي سجله خلال الربع الثالث من العام الحالي. وذكر البنك أن الاقتصاد سجل خلال الربع الثالث من العام الحالي نموا بمعدل 6ر0٪ بعد فصلين متتاليين من الانكماش. ويعتمد تقييم البنك المركزي لأداء الاقتصاد على حساب ما يسمى «مؤشر النشاط الاقتصادي» (آي.بي.سي-بي.آر) الذي يستخدم في تقدير إجمالي الناتج المحلي. وسجل المؤشر أفضل قراءة له منذ الربع الثاني من 2013 عندما سجل نموا بمعدل 47ر1٪ من إجمالي الناتج المحلي.

عجز الميزانية الأمريكية يتراجع الثلث

واشنطن - (رويترز): قالت وزارة الخزانة الأمريكية إن عجز الميزانية تراجع بنحو الثلث إلى 483 مليار دولار في السنة المالية 2014 وهو أدنى مستوى منذ سنة 2008 مع تحسن عائدات الضرائب بدعم النمو الاقتصادي الأمريكي.

وتراجع العجز من 680 مليار دولار في السنة الماضية. والعجز في 2014 هو الأقل منذ بلغ 459 مليار دولار في 2008 وهو العام الذي أعقبته أربعة أعوام تجاوز العجز في كل منها تريليون دولار. وأشاد وزير المالية جاك ليو ومدير الميزانية بالبيت الأبيض شون دونوفان بالبيانات باعتبارها «عودة إلى الأوضاع المالية الطبيعية» حيث انخفض العجز في 2014 إلى 2,8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النسبة أدنى من المتوسط في الأربعين عاما الماضية.

تعافي الثقة بقطاع الأعمال في ألمانيا

برلين - رويترز: تعافت الثقة بقطاع الأعمال في ألمانيا في نوفمبر وكسرت الاتجاه النزولي الذي استمر على مدى ستة أشهر في مؤشر على أن أكبر اقتصاد في أوروبا ربما اكتسب قوة دفع جديدة بعدما تفادى السقوط في براثن الركود في الربع الثالث من العام. وقال معهد إيفو الذي مقره مونيخ أمس الاثنين إن مؤشره للثقة في قطاع الأعمال - ويعتمد على مسح يشمل سبعة آلاف شركة - ارتفع إلى 104,7 من 103,2 في الشهر السابق. وتوقع اقتصاديون في مسح أجرته رويترز أن ينخفض إلى 103 نقاط. وقال هانز فرنر سين مدير المعهد «توقف الاتجاه النزولي للاقتصاد الألماني في الوقت الحالي على الأقل».

«يوروستار» تكشف النقاب عن قطارها الجديد

كشفت شركة «يوروستار» لخدمات قطارات النقل السريعة، عن قطارها الجديد e320 في محطة «سانت بانكراس» في لندن، وذلك بمناسبة مرور 20 عامًا على بدايتها. وحسبما ذكر موقع «بيزنس إنسايدر» تبلغ سرعة القطار 321 كيلومترا في الساعة، حيث يمكنه أن يقطع رحلاته خلال 15 دقيقة في المتوسط، كما يستطيع نقل نحو 900 راكب، ويتميز بتصاميمه الإيطالية، إضافة إلى خدمة الإنترنت اللاسلكي (الواي فاي) المتاحة للركاب. ووفقًا للموقع فإن خدمة «يوروستار» هي خدمة قطارات نقل سريعة تربط بين لندن وباريس وبروكسل وجبال الألب السويسرية، ومن المقرر أن تتوسع الخدمة العام القادم لتشمل مدينة «آكس آن بروفانس» الفرنسية. وكانت «يورو ستار» قد أعلنت أنها ستضيف سبعة تصاميم جديدة إلى أسطولها بحلول عام 2015، كما يُنتظر أن تتضمن الرحلات العاصمة الهولندية - أمستردام، بحلول عام 2016.